

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٠٨

الأربعاء، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثالث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيدة شوالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2015/157)

1507454 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2015/157)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، البرازيل، بليز، بيرو، غواتيمالا، كندا، كولومبيا، المكسيك، هايتي، واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/157، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أونوري.

السيدة أونوري (تكلمت بالفرنسية): أود أن أعرب عن خالص امتناني لفرنسا، بوصفها رئيسة لمجلس الأمن، ولجميع أعضاء المجلس على تنظيم هذه الجلسة المدعوة إلى النظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2015/157)، المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠١٥. كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية هايتي.

(تكلمت بالإسبانية)

وأود خاصة أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وعناصر شرطة في البعثة، فضلا عن جميع الدول الأعضاء التي تشارك في عملية تحقيق الاستقرار، على دعمها القيّم لتوطيد السلام والديمقراطية في هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

منذ زيارة مجلس الأمن إلى هايتي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، حقق البلد مكاسب قابلة للقياس بشأن إجراء الانتخابات التي طال انتظارها بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من غياب حالة اليقين بسبب عدم وجود برلمان عامل منذ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فإن التوافق السياسي في الآراء الذي تم التوصل إليه بموجب الاتفاق المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير بين السلطة التنفيذية وعدد من الأحزاب السياسية قد مهّد السبيل أمام إجراء انتخابات شاملة وشفافة في هذا العام.

فعقب تشكيل حكومة جديدة وإنشا مجلس انتخابي مؤقت جديد، حسبما ينص عليه هذا الاتفاق، أجرى المجلس سلسلة من المشاورات مع الأحزاب السياسية، والرئاسة، وأعضاء مجلس الشيوخ المتبقين حول قانون الانتخابات والجدول الزمني للانتخابات. وفي ٢ آذار/مارس، أصدر الرئيس مارتيللي قانون الانتخابات، وبعدما استلم الجدول الزمني المقترح من المجلس الانتخابي، أصدر في ١٣ آذار/مارس أمرا رئاسيا يقضي بإجراء الجولة الأولى من الانتخابات

التشريعية في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، وبإجراء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية إلى جانب الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية وجولة الانتخابات المحلية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وستجري جولة إعادة للانتخابات الرئاسية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر إذا لزم الأمر.

وبذلك يكون قد تم إرساء الشروط اللازمة لإجراء الانتخابات في هذا العام. ولكن هناك بعض الأحزاب السياسية أعربت عن استيائها حيال الجدول الزمني للانتخابات. ومع ذلك، أفصح معظمها عن العزم على المشاركة في الانتخابات المزمع إجراؤها. وأدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى مواصلة إجراء حوار حقيقي واتباع نهج شفاف وتشاوري، الأمر الذي يساهم في بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة.

ومن الضروري أن توفر الحكومة الموارد اللازمة كي يستطيع المجلس الانتخابي أن يقوم بتنفيذ الجدول الزمني الطموح، بطريقة مستقلة وفي الوقت المناسب، لما ستكون عملية انتخابية معقدة للغاية. فسوف يسمح ذلك، كما ينص عليه الدستور، بتثبيت المجلس التشريعي الخمسين في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وبنقل السلطة إلى الرئيس الجديد في ٧ شباط/فبراير.

وفي هذا السياق، يشجعني قيام المجلس الانتخابي المؤقت باستئناف أنشطته التشغيلية على وجه السرعة عقب تنصيب مستشارين جدد في ٢٣ كانون الثاني/يناير، بما في ذلك إعادة تنشيط لجانه الفنية. وعندما كنت حاضرة أمام مجلس الأمن آخر مرة (انظر S/PV.7262)، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تكلمت عن ضرورة أن تتحمّل المؤسسات الهايتية في نهاية المطاف المسؤولية الكاملة عن إجراء الانتخابات.

وقد حان الوقت للسلطات الهايتية، بما في ذلك المجلس الانتخابي، كي تُظهر ما تتحلى به من قدرات، وتتولى ملكية العملية الانتخابية بقدر أكبر. وتقوم البعثة ضمن وسائلنا وقدراتنا، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين، بدعم السلطات ذات الصلة في هايتي.

وعلى الرغم من هذا الدعم، ما فتئت المساعدة السخية المتواصلة من المجتمع الدولي لا غنى عنها، بما في ذلك سد الفجوة التمويلية التي يؤكدها المجلس الانتخابي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف تكون المراقبة الدولية للانتخابات هامة على حد سواء لتعزيز ثقة الأحزاب السياسية، والمرشحين، والناخبين بهذه العملية، وتوطيد الشفافية والنزاهة. وإنني أشجع جميع الشركاء على المساهمة في بعثات مراقبة الانتخابات، بناء على دعوة الحكومة الهايتية.

وبعيدا عن التطورات على الجبهة الانتخابية، اتصفت الحالة السياسية بتصاعد حدة التوتر بين هايتي وجارتها. وقد أدّت معالجة الوضع ببراعة من جانب وزيري خارجية البلدين إلى تعزيز متبادل لعلاقاتهما الدبلوماسية مع استئناف كامل الأنشطة القنصلية وأنشطة السفارتين يوم الجمعة الماضي. ومما يشجعني، حسب إعلان جيماني المؤرخ ١٣ آذار/مارس، أن وزيري الخارجية تعهدا بمعالجة مسألة الأشخاص من أصل هايتي الموجودين في الجمهورية الدومينيكية. وفي هذا السياق، الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وأنا دعونا إلى استئناف الحوار الرفيع المستوى بين البلدين من أجل نزع فتيل التوترات.

وطوال الأشهر الستة الماضية، ظلت الحالة الأمنية في هايتي مستقرة نسبيا. ولكن حسبما يرد في تقرير الأمين العام، شهدنا في الآونة الأخيرة زيادة في ارتكاب بعض الجرائم، وأعمال العنف ذات الصلة بالعصابات، وحدوث اضطرابات عامة. والمقلق بصورة خاصة الارتفاع الحاد منذ بداية السنة في أعمال العنف بين العصابات المتنافسة في منطقة سيتي سولاي الهشة وأجزاء أخرى من منطقة العاصمة بورت أو برنس. واستمرت المعارضة المتطرفة في انتقاد الاختراق السياسي الذي حصل مؤخرا، ولم تتوقف عن تنظيم المظاهرات المناهضة

للحكومة، وهي تدعو إلى استقالة الرئيس مارتيللي، مستفيدة من الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها الإضرابات العامة الأخيرة، من قبيل أسعار الوقود ومرتّبات المدرّسين.

ووفقا لتقرير الأمين العام، إن معظم الاحتجاجات العامة كانت صغيرة وقد جرت دون وقوع حوادث كبيرة. أمّا الحوادث التي انطوت على درجة من العنف، فتصدت الشرطة الوطنية الهايتية للجزء الأكبر منها دون دعم عملي من بعثة الأمم المتحدة. لكن البعثة دعمت الشرطة الوطنية الهايتية بالدرجة الأولى من خلال توفير التخطيط والمشورة التقنية المتعلقة بعمليات مكافحة الشغب. ومع ذلك، دعيت وحدات الشرطة والجيش في بعض الحالات إلى المشاركة بنشاط في مكافحة الشغب إلى جانب الشرطة الوطنية الهايتية، وكان من الضروري في أغلب الأحيان قيام الجنود بمكافحة الشغب خارج بورت أو برنس. كذلك عمدت الشرطة والعناصر العسكرية التابعة للبعثة إلى مواصلة دعم الشرطة الوطنية الهايتية في التصدي لتهديدات محددة للأمن والسلامة في منطقة العاصمة بورت أو برنس.

إن مواصلة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية أمر حيوي لتحقيق الاستقرار الدائم في هايتي. وتماشيا مع التزام الشرطة الوطنية الهايتية بتنفيذ خطة تطويرها للفترة ٢٠١٢ -٢٠١٦، فهي أحرزت نتائج ملموسة بدعم من المجتمع الدولي في إعادة بناء البنية الأساسية للشرطة، والتجنيد، والتدريب، والتحقيق في الجرائم، وإدارة النظام العام، وفي التأهيل المهني لأفراد الشرطة عموما. وخلال السنة الماضية، أظهرت الشرطة الوطنية تحسّنا كبيرا في الاستعداد التشغيلي وفي إداء وحدات مكافحة الشغب. وعلى الرغم من هذا التقدم نحو بناء قوة شرطة مهنية وخاضعة للمساءلة، والمساهمات الهامة التي قدمها الشركاء الثنائيون، فإن الموارد لا تزال غير كافية لتحقيق جميع أهداف خطة التطوير للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. والالتزام المستمر من الحكومة الهايتية والمساعدة السخية المتواصلة من المجتمع الدولي سيظلان أمرين حاسمين، ليس لتمكين الشرطة الوطنية بغية اضطلاعها تدريجيا بالمسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي فحسب، ولكن أيضا لتعزيز الإدارة والقدرات الإدارية وآليات الرقابة المطلوبة.

والتطورات الأخيرة في مجال سيادة القانون مدعاة للاطمئنان. فبعد سنوات من المشاورات والمراجعات المتكررة، يؤدي عرض مشروع قانون العقوبات على رئيس الجمهورية من جانب لجنة الإصلاح القضائي، في ١٣ آذار/مارس، إلى تقريب هايتي خطوة أخرى نحو تجديد إطار قانونها الجنائي البالغ ١٧٩ عاما من العمر. وتعيين قاض رفيع المستوى بصفته الرئيس الجديد للمحكمة العليا والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وإطلاق وزارة العدل مبادرة الإسراع في القضايا بغرض خفض فترات الاحتجاز الطويلة التي تسبق المحاكمات هما أيضا خطوتان إيجابيتان اتُخذتا في أوائل آذار/مارس نحو معالجة أوجه القصور في مجال سيادة القانون، والتحديات المستمرة المتمثلة في اكتظاظ السجناء وظروف احتجازهم في سجون هايتي.

أمّا بالنسبة إلى الحالة الإنسانية، ففي حين نجحت الجهود المتضافرة من جانب السلطات الوطنية والشركاء الدوليين في الحد بشكل كبير من عدد حالات الكوليرا المبلّغ عنها – بانخفاض من الذروة التي بلغت ما يزيد على ٣٥٠ ٠٠٠ إصابة في عام ٢٠١١ إلى ٢٧ ٧٥٣ إصابة مبلّغ عنها في عام ٢٠١٤، حدث ارتفاع حاد في الربع الأخير من عام ٢٠١٤. وقد أنشأت الحكومة المعيّنة حديثا فرقة عمل مشتركة بين الوزارات لتنسيق أنشطة الاستجابة على الصعيد التقني. ومع ذلك، سوف يستمر هذا الوباء وتستمر المستويات العالية من

الأمراض المنقولة بواسطة الماء والأمراض المنقولة الأخرى حتى يتم إغلاق الثغرات في البنى التحتية والخدمات إغلاقا نهائيا.

وما فتئت هايتي تحرز تقدما في إعادة توطين الأشخاص الذين شردهم زلزال عام ٢٠١٠، مع بقاء ٧٩٣٩٧ شخصا في المخيمات اعتبارا من نهاية عام ٢٠١٤. وبسبب موجة الجفاف في بعض المناطق من البلد وانخفاض إنتاج المحاصيل في عام ٢٠١٤، وإلى جانب وجود ٠٠٠ ٦٠٠ شخص يقدَّر أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فإن عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥ قد زاد من ٠٠٠ ٦٥ شخص في عام ٢٠١٤ إلى قرابة ١٦٥٠٠٠ شخص. وتنطوي استجابة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة على مجموعة من الأدوات التي تبدأ من المعونة الغذائية المباشرة والدعم المنقذ للحياة بالنسبة إلى الأطفال الذين يعانون سوء التغذية الحاد، إلى البرامج الهيكلية الرامية إلى تحسين الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، والأنشطة المدرّة للدخل.

وبغية تعزيز استمرارية الانتقال من الانتعاش إلى التنمية، ومعالجة أوجه القصور المتبقية، أطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها، إلى جانب الحكومة الهايتية، نداء انتقاليا في بورت أو برنس بتاريخ ١١ آذار/مارس، وفي جنيف بتاريخ ١٣ آذار/مارس، بغية استبدال خطة العمل الإنسانية لعام ٢٠١٤. والتكلفة المرتبطة بالنداء الانتقالي قدرها ٤٠١ مليون دولار، وأود أن أشجع شركاءنا وأصدقاءنا في هايتي على النظر في تقديم تبرعات مالية.

وبخصوص تركيز أنشطة البعثة، ووفقا للقرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، يخطّط العنصر العسكري لخفض عدد أفراد القوة المأذون بها من ٠٢١ ٥ فردا إلى ٣٧٠ ٢ فردا. وبينما تدخل هايتي فترة انتخابية معقدة، وبينما يعمل العنصر العسكري على خفض وجوده، من الأهمية بمكان أن يكتمل عنصر الشرطة في البعثة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في جميع الإدارات خلال العملية الانتخابية، وتمكين القوات النظامية التابعة للبعثة من أن تكون فعالة ومتنقلة وبارزة قدر الإمكان.

لذلك، أود أن أدعو جميع شركاء هايتي إلى بذل جهد إضافي من أجل مساعدتنا في التوصل إلى العدد المأذون به والبالغ ٢ ٦٠١ فردا من أفراد الشرطة.

كما بدأت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري التخطيط لعملية الانتقال لدعم إعادة التشكيل التدريجي لوجود الأمم المتحدة في هايتي في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٦. وبغية دعم تلك العملية، نهدف إلى وضع خطة انتقالية تستند إلى المعايير المرجعية لتركيز أنشطة البعثة والإطار الاستراتيجي المتكامل المنقح لكفالة التنسيق الفعال مع أطر التخطيط القائمة. وسيكتسي التنسيق الوثيق والشراكة مع حكومة هايتي أهمية حيوية بوصفه جزءا من تلك العملية.

وفي الختام، فإن استمرار حسن نوايا الحكومة وجميع الجهات السياسية الفاعلة أمر أساسي لبناء الثقة في العملية الانتخابية وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات المقبلة في بيئة سلمية وهادئة قدر الإمكان.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي ذلك السياق أود أن أرحب بقبول الجهات الفاعلة السياسية في هايتي بمبادئ الحوار والتسوية، مما مكنها من الشروع في السير على طريق إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥ التي تأخرت كثيرا. إن إجراء عملية انتخابية نزيهة وشفافة وشاملة للجميع في مناخ سلمي شرط مسبق لكي تواصل هايتي إحراز تقدم صوب تحقيق الاستقرار، والحكم الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأحث جميع الجهات الفاعلة السياسية على الاضطلاع بدورها في

ضمان أن تجرى هذه الانتخابات، التي تكتسي أهمية، في مناخ من السلام والثقة، مما سيمكن من المشاركة على أوسع نطاق ممكن.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم إلى العملية الانتخابية في هايتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية وقيادتها. كما أشكر جميع الرجال والنساء المتفانين العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذين يعملون معها من أجل بناء هايتي أكثر أمنا واستقرارا.

ترحب الولايات المتحدة بالتقدم المحرز الذي حققته هايتي مؤخرا صوب إجراء الانتخابات هذا العام، بما في ذلك إصدار المرسوم الانتخابي في ٢ آذار/مارس ٢٠١٥، الذي أعده المجلس الانتخابي الجديد، والمستمد من المجتمع المدني، وإعلان المجلس اللاحق لمواعيد التصويت.

وفي حين أننا نشيد بجهود الرئيس مارتيلي الرامية إلى تعزيز عملية سياسية شاملة للجميع، بما في ذلك عن طريق تشكيل حكومة متعددة الأحزاب، تتوقف سلامة الديمقراطية في هايتي على استعادة هيئة تشريعية تؤدي مهامها دون المزيد من التأخير. لذلك من الأهمية بمكان أن تجري الانتخابات هذا العام على النحو المقرر، وأن تواصل الحكومة استخدام صلاحياتها بموجب المرسوم الاستثنائي لإدارة الانتخابات، والإبقاء على سير العمل بالدولة. ونهيب أيضا بجميع القادة والأطراف السياسيين في هايتي المشاركة في الانتخابات وتهيئة بيئة من السلام حتى يتسنى لجميع سكان هايتي المؤهلين الذين يرغبون في التصويت أن يتمكنوا من ذلك دون خوف على سلامتهم.

وبإصدار المرسوم الانتخابي وتحديد تواريخ الانتخابات، لا بد من إيلاء اهتمام عاجل للتحضير لاستطلاعات الرأي وتنظيمها لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع. وسيكون من الضروري استمرار الحوار السياسي الشامل للجميع والتحضير لانتخابات تتسم بالشفافية وضمان تكافؤ الفرص للحفاظ على استقرار الحالة الأمنية عموما التي أشار إليها الأمين العام في تقريره.

وفي حين إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وسائر المجتمع الدولي، بما في ذلك حكومة بلدي، على استعداد لدعم إدارة الانتخابات، تقع مسؤولية ضمان نجاحها على عاتق شعب هايتي في نهاية المطاف: حكومة هايتي والمجلس الانتخابي والأحزاب السياسية وشعب هايتي.

وكان مستوى الدعم المقدم من البعثة، لا سيما كتائبها الهندسية، بغية إجراء الانتخابات في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ جزءا من مجموعة التدابير الاستثنائية التي اتخذها المجتمع الدولي لمساعدة هايتي على التعافي من آثار الزلزال المدمر الذي ضرب البلد عام ٢٠١٠، وليس سابقة دائمة لانتخابات هذا العام أو في المستقبل. ونؤيد دعوة الأمين العام الموجهة إلى الحكومة لكفالة حصول المجلس الانتخابي ومؤسسات الدولة الأخرى على الموارد الكافية لإدارة الانتخابات بطريقة تجسد تولي شعب هايتي بشكل متزايد لمسؤولية محورية للغاية في ممارسة السيادة. ستضطلع الولايات المتحدة بدورنا بغية دعم ذلك.

ستتطلب الانتخابات الناجحة دعما دوليا قويا، بطبيعة الحال، بما في ذلك من البعثة. وينبغي أن تقوم البعثة، من دون تأخير، بحصر المهام التي اضطلع بها كل عنصر من عناصرها

في الانتخابات الماضية، بما في ذلك الصناديق والبرامج. وينبغي أن تحدد أي من تلك المهام الحيوية لن يتمكن كل عنصر من عناصرها من الاضطلاع بها عام ٢٠١٥، وينبغي أن تعمل على وجه السرعة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة ومع المجلس الانتخابي، والمانحين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والدولية وفي هايتي ومع حكومة هايتي لكفالة تنفيذ تلك المهام بصورة فعالة خلال الانتخابات التي ستجرى هذا العام.

ينبغي أن تقوم البعثة أيضا بالعمل عن كثب مع المجلس الانتخابي لتحديد أية عناصر من التخطيط للانتخابات في هايتي، بما في ذلك عدد مراكز الاقتراع ومواقعها، التي قد تعرض العملية لمزيد من العنف أو التلاعب وأن تضع وتنفذ تدابير تصحيحية بصورة شفافة وبالتشاور مع الأطراف الفاعلة السياسية في هايتي. لن تكون انتخابات عام ٢٠١٥ آخر انتخابات في هايتي. ومن الأهمية بمكان استخدام كل دورة انتخابية لتحسين النظام الانتخابي في هايتي وجعله أكثر استدامة.

ونلاحظ استقرار الحالة الأمنية عموما التي أشار إليها الأمين العام في تقريره. وتأتي تلك الحالة في خضم استمرار النمو والتأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية، التي ينبغي أن يواصل المانحون وبعثة الأمم المتحدة تقديم أقصى دعم لها.

والشرطة الوطنية الهايتية تحتاج إلى مواصلة النمو في الحجم والقدرة. ولكن بينما كنا في هايتي، سمعنا أن كل شرطي مدرب في الشرطة الوطنية الهايتية يساوي ١٠ أفراد شرطة في الشرطة الدولية وعلاوة على ذلك، حتى مع الزيادة المبلغ عنها في الجريمة والعنف المتصل بالعصابات، لا يزال معدل جرائم القتل في هايتي أقل بكثير من المتوسط الإقليمي. ولم تتجاوز حوادث الاضطرابات العنيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلا ٢١٥ حادثة فحسب. في معظم تلك الحالات، لم تطلب الشرطة الوطنية الهايتية أي دعم تشغيلي من قوات البعثة للسيطرة على الحالة، وفي ١٦ في المائة فقط من جميع حوادث الاضطرابات على الصعيد الوطني طلبت الشرطة الوطنية الهايتية قدرا من الدعم التشغيلي من القوات العسكرية التابعة للبعثة. ووقعت معظم تلك الحوادث بالقرب من المواقع الثلاثة التي سيتمركز فيها العنصر العسكري في أعقاب إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وحينما يلزم تقديم الدعم من العنصر العسكري في أماكن أخرى في البلد في المستقبل، سيكون متاحا بفضل التنقل الذي ستتسم به البعثة المعاد تشكيلها. وظلت الحالة الأمنية العامة في الإدارات الست التي لم تعد تقيم فيها القوات العسكرية التابعة للبعثة مستقرة في الفترة المشمولة بالتقرير.

لا تزال بعثة الأمم المتحدة حاجزا أساسيا أمام خطر أي تدهور للأحوال الأمنية في المستقبل، والولايات المتحدة تؤيد بقوة دفعة من الأمم المتحدة مدعومة من قبل الدول الأعضاء، لكفالة إرسال ٣٠٠ فرد إضافي من أفراد الشرطة الدولية لهايتي، حسب المأذون به ولكن لم يتم نشرهم بعد. كما نؤيد إضافة، من دون تأخير، طائرات نقل عمودية متوسطة إلى عنصر الطيران التابع للبعثة، الأمر الذي سيجعل نشر قوات البعثة أسرع بأعداد كبيرة إلى أي مكان في البلد في حالة وقوع اضطرابات على نطاق مختلف مما شهدناه حتى الآن.

كما نؤيد دعوة الأمين العام، التي كررتها الممثلة الخاصة هنا اليوم، لكفالة أقصى قدر من الوضوح فيما يتعلق بقوات بعثة الأمم المتحدة، وهو هدف يحقق بشكل كامل بكفالة توخي قادة البعثة المرونة في إعادة توزيع القوات حسب الاقتضاء بغية الاستجابة للظروف الأمنية المتطورة.

يشكل عام ٢٠١٥ تحديات استثنائية بالنسبة لهايتي، ولكنه أيضا يمثل فرصا هائلة: فرصة للتخلص من الدورات الانتخابية الماضية التي شابها الغش والحرمان من حق التصويت والعنف الذي ظهر في الماضي على السواء؛ فرصة للأحزاب

السياسية في هايتي لتنحية خلافاتها جانبا، والتعاون لضمان أن تضع الانتخابات الديمقراطية في هايتي على أساس أسلم؛ فرصة لاعتماد هيكل انتخابات أكثر استدامة؛ وفرصة للهايتيين لاتخاذ خطوة عملاقة إلى الأمام صوب تحقيق استقرار سياسي مستدام والاكتفاء الذاتي وبينما تغتنم تلك الفرصة، يمكن أن تواصل الحكومة والشعب الهايتي الاعتماد على أقصى قدر من الدعم من الولايات المتحدة.

السيد غاسبار مارتينس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري على إحاطتها الإعلامية في المجلس. ويسرني أن أراها مرة أخرى بعد زيارتنا إلى هايتي، أغتنم هذه الفرصة لأشكرها على الضيافة التي قدمتها لبعثة مجلس الأمن، وكذلك على مساهمتها في إنجاح البعثة

على الرغم من مناخ الاستقرار السياسي الذي لا يزال سائدا خلال فترة وجودنا في هايتي، فإننا لعلى يقين من التطورات السياسية الأخيرة في البلد. لذلك، نهنئ الحكومة والمعارضة على قدرتهما، من خلال الحوار، على التغلب على الجمود السياسي السائد حينئذ. قدمت السيدة أونوري من فورها معلومات مستكملة للمجلس عن التطورات الأخيرة، مما يؤكد تحسن المناخ في البلد.

نعرب عن التهنئة الخاصة لأعضاء المجلس الانتخابي المؤقت الذي أنشئ مؤخرا على الطريقة السريعة التي حدد فيها موعد الانتخابات العامة، حتى ولو مبدئيا، في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

عدنا من هايتي بانطباع إيجابي جدا فيما يتعلق بالدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. فالبعثة منذ نشرها، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ما برحت تضطلع بذلك الدور؛ لذلك، نؤيد المقرر المتضمن في القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، لتمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وندرك التحديات والمسؤوليات التي تضطلع بها البعثة من أجل الاستجابة للحقائق الراهنة في البلد على النحو المناسب. منها على سبيل المثال، بعد كارثة الزلزال، وفي الآونة الأخيرة، وباء الكوليرا، إذ أنها لا تزال تؤدي دورا إنسانيا حاسما بالإضافة إلى الواجبات المنصوص عليها في ولايتها، ولا سيما في دعم الشرطة الوطنية في إدارة المظاهرات العامة وضمان استتباب الأمن. وكان هناك مثال على ذلك خلال المأزق السياسي الذي مرت به البلد.

من المشجع أيضا أن نلاحظ الدعم الذي يقدمه العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة إلى الشرطة الوطنية تصديا للتهديدات الأمنية، ولا سيما في منطقة العاصمة بورت – أو – برانس، حيث كانت هناك، منذ بداية هذا العام، زيادة في الإجرام والاشتباكات العنيفة بين العصابات التي تتنافس على السيطرة الإقليمية.

في ذلك الصدد، إن تشكيل العنصر العسكري وعنصر الشرطة الذي كان قوامه ٣٠٧٠ فردا من القوات و ٢٦٠١ من أفراد قوات الشرطة على التوالي، بموجب القرار ٢١٨٠، (٢٠١٤)، والانسحاب من عدة مناطق في البلد، أظهرا أن تدريب وتطوير مختلف المؤسسات الوطنية، بمن فيها تلك المسؤولة عن إنفاذ القانون والنظام، لهما أثر إيجابي. وبين ذلك أيضا تعزيز القدرة التشغيلية والتطوير في صفوف الشرطة الوطنية الهايتية التي تضم ما يناهز ١٢٠٠٠ من أبناء هايتي، ونشرهم في جميع أنحاء البلد.

يبين ذلك أيضا أنه على الرغم من العديد من التحديات المتوقعة، بما في ذلك العملية الانتخابية المقبلة، يسير أبناء هايتي صوب الطريق المفضي إلى تولي مسؤولية إدارة مصيرهم. لا يزال من الحيوي، بطبيعة الحال، أن تبقى بعثة الأمم المتحدة في هايتي ريثما تتم معالجة هذه التحديات معالجة تامة. إن

التخطيط للطوارئ لضمان الأمن خلال العملية الانتخابية دليل آخر على تلك الحقيقة.

أما على الجبهة الاقتصادية، فنلاحظ مع الارتياح أن فريق الأمم المتحدة القُطري يعمل على تنفيذ مبادرات جديدة في إطار الركائز الأربع للإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٣ ٢٠١٤ الذي يرمي إلى إعادة بناء البلد من الناحية المؤسسية، والإقليمية والاجتماعية والاقتصادية. ونشيد بمبادرات الاستثمار الخاص في مناطق الحدود مع الجمهورية الدومينيكية من خلال اللجنة الثنائية الرفيعة المستوى التي أُنشئت لهذا الغرض.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان ونوع الجنس، نقر بزيادة مشاركة المرأة، وبزيادة عدد النساء اللواتي التقينا بهن خلال الزيارة، في مجال الشرطة، فضلا عن مشاركة المرأة والمجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان. في هذا السياق، نشجع حكومة هايتي على المتابعة الدؤوبة لإدماج المزيد من النساء في الحكومة والوظائف العليا، على أساس الجدارة، كما هو الحال مع الحكومة الانتقالية الحالية. إن الهدف من تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ هو تعزيز مؤسسات إنفاذ القانون وتوطيد تفعيلها الضروري لاستقرار البلد، وتعزيز الأساسي لولاية البعثة.

ما فتئت أنغولا تؤيد باستمرار المبادرات الأمنية والاجتماعية – الاقتصادية والسياسية في هايتي. لذلك نكرر دعمنا للبعثة في سعيها إلى تحقيق الأهداف ذات الأولوية، فضلا عن تنفيذ الإصلاحات في القطاعات الرئيسية لحياة البلد. ونحض على الإبقاء على الحوار بين مختلف أصحاب المصالح السياسيين لأنه يمثّل مساهمة في السلام الدائم لضمان استتباب الحالة في البلد الذي مر بفترات مؤلمة في العقود الماضية.

السيدة قعوار (الأردن): أود في البداية أن أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أونوري، على إحاطتها الإعلامية، ونعرب عن سعادتنا للالتقاء بها مرة أخرى.

يلتئم مجلس الأمن كل ستة أشهر لبحث الأوضاع في هايتي في خضم تقلبات سياسة ودرجات متفاوتة من عدم الوضوح في مستقبل البلاد. ويستدعي هذا منا إمعان النظر في واقع هايتي وتهيئة أنفسنا لتكييف الاستجابة الدولية بما يتناسب مع ذلك الواقع، وبما ينسجم مع حاجة حكومة هايتي وشعبها.

أود الإعراب عن الشكر لكل من شيلي والولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على تنظيم بعثة مجلس الأمن إلى هايتي في مطلع هذا العام. لقد أتاحت البعثة فرصة قيمة لأعضاء المجلس ليشهدوا التقدم الذي تم إحرازه في هايتي. وأيضا التحديات التي ما زالت تواجه تحقيق الرؤية التي يصبو إليها شعبها.

اطلعنا خلال الزيارة على العمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعلى المبادرات الهامة لتعزيز الشرطة الوطنية. وهنا نود الترحيب بالزيادة التي سُجلت في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وندعو المجتمع الدولي إلى ضمان تقديم التمويل الكافي لتعزيز قدرات الشرطة في مجالي الإدارة والتنظيم وإتاحة وجود أكبر لها، وتحديدا في المناطق النائية.

لقد ناقشنا مع الحكومة عددا من المواضيع المتعلقة بالصحة والتعليم والاقتصاد. وكان من الواضح أن هايتي أحرزت تقدما كبيرا منذ الزلزال المدمر، إلا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في التعامل مع الواقع الصعب إذ أن ربع أطفال هايتي يعانون من الجوع، كما أن ٣٥ في المائة من سكان هايتي بحاجة إلى الحصول على المياه العذبة، ناهيكم عن مخاطر وباء الكوليرا التي ما تزال قائمة، ونحن مقبلون على فصل الصيف.

ولقد رأينا في هاييتي عزم قادة المجتمع المدني على تحقيق التنمية والاستقرار، وشجاعة الجماعات النسائية التي تسعى نحو تحقيق العدل والمساواة. ويجب أن نعمل جميعا على دعم تلك الجهود وجهود إعادة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

يجب العمل على إيجاد بيئة جامعة وبناءة لتحقيق الاستقرار السياسي، والحوكمة الديمقراطية، والتنمية لضمان ازدهار هاييتي. ونشيد في هذا الصدد بالجهود التي بذلها الرئيس مارتيلي لكفالة استمرار الدولة، وبالتزام أحزاب المعارضة وقادتها بالعمل مع الرئيس لإيجاد سبيل للخروج من حالة الجمود السياسي، وخصوصا مع عدم قدرة السلطة التشريعية على أداء وظيفتها بالشكل المطلوب منها. كما نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على جهودها في الدفع قدما بالحوار بين الأطراف الوطنية.

لقد أكدنا مرارا على أهمية عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في هاييتي، وبالتحديد في المواعيد المقررة في عام ٢٠١٥. وندعو جميع الأطراف السياسية في هاييتي إلى تعميق الحوار والتعاون نحو تحقيق هذا الهدف. ونؤكد أيضا على ضرورة ضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها وشموليتها.

قد تواجه حكومة هاييتي تحديات كبيرة في إدارة الجانبين الأمني واللوجستي للعملية الانتخابية المتوقع إجراؤها. وعليه يجب أن تقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في المجالات التي تحتاج إليها السلطات الهايتية، بما في ذلك تعزيز المساعدة العملياتية من خلال دعم الشرطة. وقد نجحت الأمم المتحدة في أوضاع عديدة في مساعدة السلطات المحلية في مجال الانتخابات. ونرى أن حالة هاييتي يجب ألا تكون استثناء عن ذلك.

لا تزال جهود تعزيز مؤسسات سيادة القانون في هاييتي وإرساء استقلاليتها في العمل من العناصر الأساسية في عملية تحقيق الاستقرار. ولمسنا خلال بعثة مجلس الأمن الحاجة الماسة إلى زيادة الخدمات في مجال تقديم المعونة القانونية ومعالجة انتشار الاحتجاز المطول قبل المحاكمة وما ينجم عنه من حالات اكتظاظ في المرافق الإصلاحية، بالإضافة إلى ظروف الاحتجاز غير الإنسانية. وهنا، أستذكر الواقع المؤلم للنساء في بعض السجون التي زارتها بعثة مجلس الأمن. فبعض النساء ينتظرن المحاكمة لما يقارب ثماني سنوات. ونحن لا نعلم إن كن مذنبات أم غير مذنبات. وكان الوضع سيئا للغاية في هذا السجن. ويجب أن نعمل سريعا على إصلاح الوضع القانوني الجنائي. ونحث الحكومة على تعزيز المؤسسات الرئيسية لسيادة القانون، وتحسين قدرات آليات الرقابة اللازمة.

ختاما، أود أن أوجه تحية شكر وامتنان إلى حفظة السلام العاملين في هاييتي، من مختلف الجنسيات، على الجهود والتضحيات التي بذلوها هناك.

السيد شيرمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم. وتشيد المملكة المتحدة بأحدث تقارير الأمين العام (S/2015/157) وتقدر الإسهام القيم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي بغية تحقيق الاستقرار والتقدم في هاييتي، على نحو ما شوهد في الزيارة التي قام بها المجلس في كانون الثاني/يناير. وسأركز بياني اليوم على ثلاث نقاط رئيسية هي – انتخابات عام ٢٠١٥، والحالة الأمنية، ومستقبل بعثة الأمم المتحدة.

ففي كانون الثاني/يناير، أُتيحت للمجلس الفرصة ليقف بصورة مباشرة على إسهام بعثة الأمم المتحدة. وكانت أيضا فرصة لمشاهدة الخطوات الإيجابية التي تتخذها هاييتي لضمان تحقيق التنمية والأمن فيها بالذات. والخطوة الأخرى هي التأكيد مؤخرا على أن الانتخابات ستجرى هذا العام. وأدى الاخفاق في إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٤، بالترافق مع حل برلمان

هايتي في كانون الثاني/يناير، إلى عدم اليقين وانعدام الأمن فيما بين شعب هايتي. ولذلك نرحب بإنشاء مجلس انتخابي وبنشر المرسوم الانتخابي وإعلان الجدول الزمني للانتخابات. ونشيد بجهود الرئيس مارتيلي والأحزاب السياسية في التوصل إلى توافق الآراء اللازم للاتفاق على ذلك. وكما يقر الأمين العام، ستكون هناك المزيد من التحديات أمام العملية الانتخابية المقبلة، ولكن هذه خطوة إيجابية. ونناشد جميع الأطراف الفاعلة الاضطلاع بدور فعال في التحضيرات لكفالة نزاهة الانتخابات ومصداقيتها.

ويسرنا أن الأمين العام يفيد بأن الحالة الأمنية لا تزال مستقرة بشكل عام، لا سيما في أجزاء البلد التي لم تعد بعثة الأمم المتحدة متواجدة فيها. وسيدعم تطوير قطاع العدالة وتوسيع نطاقه، بما في ذلك من خلال المؤسسات الإصلاحية، الاستقرار وسيضمن التطبيق العادل لسيادة القانون في هايتي. وكما يفيد الأمين العام، فإن ما أدى إلى تقويض ذلك الحالات الأخيرة للفرار من السجون والجرائم الناجمة عنها. ومع ذلك، نشيد برد الشرطة الوطنية الهايتية، الذي قاد إلى إلقاء القبض على الفارين، بما في ذلك بالتضامن مع وكالات إنفاذ القانون في الجمهورية الدومينيكية. كما يبرز التقرير حالات التحسن في مجال سيادة القانون، وهو أمر تجدر الإشادة به، بالرغم من أن من الواضح أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لوضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة والشفافية.

ويتمثل دور بعثة الأمم المتحدة في مساعدة هايتي على العودة إلى تولي المسؤولية عن أمنها بالذات. ومع أنه لا شك في أن بعثة الأمم المتحدة لا تزال تضطلع بدور لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإننا نشعر بالتشجيع من الاطلاع في تقرير الأمين العام على زيادة قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وتأهيلها المهني. ويتجلى ذلك في الطريقة التي تعاملت بها الشرطة الوطنية مع المظاهرات السياسية الأخيرة، وفي معظم الحالات بدون الحاجة إلى دعم تشغيلي صريح من العنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة. ونسلم بأن هايتي تواجه تحديات في عام ٢٠١٥، بما في ذلك إجراء الانتخابات، وضعف الاقتصاد والتوترات عبر حدودها مع الجمهورية الدومينيكية. ولكننا نرى أن بعثة الأمم المتحدة الأصغر حجما والأكثر مرونة، التي تعمل لدعم الشرطة الوطنية الهايتية المتطورة والأكثر تأهيلا مهنيا، ستكون قادرة على المحافظة على الاستقرار ومكافحة التحديات أمام توفير الأمن. ويدل تأييدنا لسحب بعض العناصر العسكرية لبعثة الأمم المتحدة على ثقتنا بالشرطة الوطنية الهايتية وبقوة بعثة الأمم المتحدة الأصغر حجما بغية كفالة الاستقرار أثناء إجراء الانتخابات.

ونشعر بالتشجيع من الأعمال التي أنجزتها بالفعل بعثة الأمم المتحدة إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري بغية إعادة تشكيل مواردهما وتوطيدها. وعلى وجه الخصوص نشيد بقرار وضع خريطة طريق، بالترافق مع حكومة هايتي، لتوجيه المهام الانتقالية من بعثة الأمم المتحدة إلى الأطراف الفاعلة الأخرى. ونتطلع إلى تلقي آخر المعلومات المستجدة عن تلك العملية في تقرير الأمين العام المقبل. وبالإضافة إلى إحراز التقدم السياسي، نعتبر أن تحقيق التنمية بدلا عن الجهات الفاعلة في حفظ السلام هي العامل الرئيسي لتأمين مستقبل هايتي، ونأمل أن تدعم الدول الأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة هايتي في جهودهما لإيجاد الأشخاص المناسبين والموارد لإنجاز الأعمال البالغة الأهمية.

وتواجه هايتي فترة صعبة، ليس أقله من جراء الضغوط الاقتصادية والتوترات من الدولة المجاورة لها. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال هايتي تواجه تحديات. ومع ذلك، نحن على ثقة بأن هايتي، بتقديم المستوى المناسب من الدعم، ستواصل إحراز التقدم في تولي المزيد من المسؤولية عن توفير الأمن وتحقيق التنمية الخاصة بها. وسيكتسي الاستمرار في

إصلاح قطاع العدالة والشرطة والمرافق الإصلاحية وكفالة إجراء الانتخابات أهمية حيوية لبناء الاستقرار وضمان مستقبل هايتي.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): تشارك ماليزيا أعضاء المجلس الآخرين تقديم الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيد ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية، التي استمعنا لها بالكثير من الاهتمام. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/157) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذي يقدم عملا بالقرار ٢١٨٠ (٢٠١٤).

وتشير ماليزيا إلى أن الحالة السياسية والأمنية في هايتي لا تزال هشة، إلى حد كبير بسبب الآمال والتوقعات فيما بين السكان بعقد الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية التي تأخرت لفترة طويلة. وننوه إلى أنه، منذ انتهاء فترة ولاية أعضاء المجلس التشريعي الـ ٤٩ في ١٢ كانون الثاني/يناير، فقد فعاليته العنصر الرئيسي للإطار السياسي والمؤسسي للبلد الذي يمكنه ضبط السلطة التنفيذية وتوازنها. ولا نزال نشعر بالقلق من أن استمرار عدم اليقين السياسي يمكن أن يؤدي إلى التدهور المحتمل للحالة الأمنية في البلد. ومن الضروري للحكومة أن تعالج مظالم السكان وتبدد مخاوفهم، بما في ذلك الشواغل حيال الاقتصاد وعدم دفع الأجور. وفي ضوء النمو الاقتصادي الأخير الذي يشهده البلد حاليا، ترى ماليزيا أن الحكومة في موقف يمكنها من معالجة تلك الشواغل.

منذ الزيارة التي قام بها المجلس مؤخرا إلى هايتي، في شهر كانون الثاني/يناير، اتخذت الحكومة ما تعتبره ماليزيا عددا من الخطوات التدريجية والهامة، الرامية إلى تمهيد الطريق للانتخابات التي ستجرى في وقت لاحق من هذا العام. ومما يشكل مصدر تشجيع لنا، الخطوات التي اتخذت حتى الآن، بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية وتنصيب مجلس انتخابي مؤقت جديد، وإصدار وسن قانون انتخابي جديد لاحقا، وإعداد جدول زمني للانتخابات اقترحته الحكومة مؤخرا، من بين أمور أخرى. إننا نعتقد أن تلك الخطوات وغيرها من الخطوات المتخذة حتى الآن، تظهر التزام الحكومة بضمان إجراء انتخابات حرة وشاملة وشفافة هذا العام. وتنضم ماليزيا إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين، لحث الأطراف الفاعلة السياسية في هايتي على العمل معا بشكل بناء، لضمان إجراء الانتخابات وفق الجدول الزمني المقترح.

ونلاحظ استمرار عدم استقرار الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، نظرا لعوامل مختلفة، بما في ذلك سلسلة من الكوارث الطبيعية، وفترة طويلة من الجمود السياسي وأعمال العنف المرتبط به. ومع ذلك، فإننا لا نزال متفائلين ونشعر بالتشجيع جراء صمود شعب هايتي في جهوده التي يبذلها من أجل التغلب على هذه التحديات. ونشجع الحكومة على النظر في زيادة تحسين احترام حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، والحق في الرعاية الصحية والتعليم، واتخاذ الخطوات اللازمة من أجل المساءلة في حالات الإفلات من العقاب، بما في ذلك فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان المقترفة في الماضي. ونؤكد ضرورة أن تكون هذه العمليات مملوكة لهايتي وتتم تحت قيادتها. وعلى صعيد متصل، تشجعنا الخطوات التي تم اتخاذها، بما في ذلك تلك الهادفة إلى القضاء على وباء الكوليرا الذي لا يزال متفشيا، والجهود الجارية لإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا ونقلهم إلى أماكن أخرى ودمجهم، وإشراك المرأة في العملية السياسية، ووضع استراتيجية وطنية خاصة بحماية الطفل، مدتها خمس سنوات، من بين أمور أخرى.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تحيط ماليزيا علما باستمرار استقرار حالتي الأمن والأمان بشكل عام. وينبغي للحكومة مع ذلك الاستمرار في تركيز استجاباتها، لا سيما في مجال

التصدي للجريمة العنيفة، بما في ذلك، جرائم القتل والاغتصاب وعنف العصابات وحالات الاختطاف، من بين أمور أخرى. ونحيط علما ونثني على الدعم الذي يقدمه مكونا الشرطة والجيش التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك تقديمهما المشورة التقنية والدعم التشغيلي لعمليات السيطرة على الحشود، وحوادث الاضطرابات العامة العنيفة في هايتي. ويشجعنا واقع أن الشرطة الوطنية الهايتية تبدو على نحو متزايد قادرة على إدارة مثل هذه الحالات لوحدها. كما أننا ندعم خطة الحكومة المقترحة لبناء قدرات وإمكانات الشرطة الوطنية الهايتية وتحسينها. ونعتقد أن الجهود الرامية إلى زيادة كفاءتها ومهنيتها، ستساعد على بناء الثقة العامة في هذه المؤسسة الوطنية الرئيسية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة في مجال التعاون مع البعثة وغيرها من الشركاء وأصحاب المصلحة لتعزيز الأطر القانونية والقضائية، هي خطوات إيجابية وجديرة بالملاحظة، تصب في مصلحة تعزيز سيادة القانون في هايتي. وفيما يخص الانتخابات المقبلة، ترى ماليزيا ضرورة أن تراعي عملية إعادة التشكيل المحتملة للبعثة، حاجتها للمحافظة على قدرتها على الاستجابة السريعة، من بين أمور أخرى. ونشير في هذا الصدد، إلى المشاورات الجارية في إطار اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة. كما نود أن نؤكد ضرورة توجيه هذه المناقشة صوب تيسير العملية الانتقالية في هايتي وتنميتها المستقبلية. وفيما يتعلق بمسألة تعزيز البعثة، تشيد ماليزيا بالتقدم الذي تم تحقيقه في المناطق التي تقع ضمن معايير الاستقرار الأربعة، المتمثلة في تطوير الشرطة، وبناء القدرة في المجال الانتخابي، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وقضايا الحوكمة الرئيسية، ونحن نتطلع للمزيد من التحديثات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقدير ماليزيا للبعثة، وإعادة تأكيد دعمنا لولايتها وقيادتها ومجمل فريق البعثة، على إسهامهم المستمر والمثالي في دعم حكومة هايتي، خصوصا وهي تضطلع بمسؤولياتها في مجال حفظ الاستقرار والأمن في البلد.

وفي الختام، تعتقد ماليزيا أن عام ٢٠١٥ سيتيح لهايتي والهايتيين فرصا هائلة لتحقيق تطلعاتهم. وستواصل ماليزيا، من خلال العمل جنبا إلى جنب مع أعضاء المجلس، والبعثة وأسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، والمؤسسات المانحة والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، دعم العملية الانتقالية وعملية بناء الدولة، الجاريتين حاليا في هايتي، من أجل تحقيق أهدافهما المتعلقة بتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية.

السيد غونثاليث دي ليناريث بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكر السيدة ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية، وعملها رئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والترحيب بالطبع بصديقنا العزيز سفير هايتي دونيس ريجيس.

وأود أن أعرب عن تأييدي التام للبيان الذي سيلقيه في وقت لاحق، المراقب عن الاتحاد الأوروبي، مع إضافة بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تتفق إسبانيا مع رؤية الأمين العام المتعلقة باستخلاص إشارات مشجعة، مثل انخفاض أعداد المشردين وحالات الكوليرا. لكننا في نفس الوقت، نتفق مع وصفه للحالة بأنها مقلقة للغاية، وتأكيده التحديات الكبيرة التي تواجه السلطات في العمليات الانتخابية المقررة هذا العام، التي أعلن عنها المجلس الانتخابي المؤقت. وفي الواقع، فإن التحديات هائلة في المجال السياسي، فبعد الانتهاء من الانتخابات المزمع عقدها، وتولي رئيس جديد منصب الرئيس في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، سيشكل ذلك المرة الثالثة فقط التي تنتقل فيها السلطة الرئاسية

في هايتي، من خلال إجراء انتخابات، وأول انتخابات ديمقراطية منذ عام ١٩٨٩. وذلك إنجاز يجب الحفاظ عليه. إن إسبانيا ترغب في دعم هايتي في طريقها لتعزيز مؤسساتها الديمقراطية، وتحث كل الاطراف السياسية في البلد على التكرم والعزم على المساعدة على تهيئة بيئة مستقرة سياسيا واجتماعيا تتيح إجراء مختلف العمليات الانتخابية بنجاح، والحفاظ عليها.

لقد سمعت الرئيس مارتيلي يقول شخصيا أكثر من مرة بأنه يتعين وضع حد للأساليب القديمة في إدارة الحياة السياسية في البلد. ويجب على الطبقة السياسية ألا تعمل على الدفاع عن امتيازاتها وطموحاتها الشخصية فقط، بل أن تعمل على تعزيز المصلحة الجماعية للبلد، وقبل كل شيء مصلحة مواطنيها، الذين بدأت تصيبهم خيبة أمل عميقة في مؤسساتهم السياسية. وإذا استمر أفراد الطبقة السياسية في التصرف كما في الماضي، من خلال رؤية محدودة قصيرة الأمد، فإنهم سيكونون قد قوضوا الرخاء المستقبلي الذي نرغب نحن أصدقاء هايتي في أن يتحقق، بقدر رغبة الهايتيين أنفسهم في ذلك، وسيبددون الجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي لمساعدتهم على تطبيع حياتهم السياسية، وتحقيق التنمية المستدامة. ونأمل أن تظل الطبقة السياسية في هايتي متحكمة في الحالة، خلال هذا العام الحاسم.

إننا نواصل الدعوة إلى الحوار بين الأطراف السياسية، باعتباره أفضل وسيلة لبناء الديمقراطية، وتعزيز الوحدة السياسية في البلد.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على الجهود التي بذلتها مختلف بعثات نادي مدريد، التي مولها الاتحاد الأوروبي وتهدف إلى تعزيز الحوار في المناقشات بشأن الإصلاح السياسي.

وفي مجال التنمية، فإن أعضاء المجلس على وعي تام بالتضامن الثابت والسخي لإسبانيا والشعب الإسباني مع هايتي. فمن عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، كنا ثالث أكبر مانح ثنائي في العالم وأكبر مانح في الاتحاد الأوروبي. وقد خصصت إسبانيا أكثر من ٢٥٠ مليون يورو لأعمال تعمير هايتي، وتقدم اليوم تعاونا أساسيا في قطاعات مثل المياه والصرف الصحي بمبلغ يزيد على ١٥٠ مليون يورو، لصالح مليوني مستفيد، وتساهم ب ١٥,٥ مليون يورو في شكل دعم مباشر لميزانية قطاع التعليم. وبمجمل القول، تشكل هايتي في الوقت الحالي، من بين جميع البلدان في العالم، المتلقي الرئيسي للمساعدة الإنمائية من إسبانيا.

وفي مجال الأمن، فقد تأكد أن الحالة شهدت تغيرات كبيرة منذ اتخاذ قرار إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في تشرين الأول/أكتوبر. ولهذا التأكيد ما يبرره، مثلا، في قيام المجلس الانتخابي المؤقت بنشر جدول زمني للانتخابات. غير أن إسبانيا تعتقد بأن عدم الاستقرار قد ازداد بصورة كبيرة في الشوارع، وبأن الحالة الأمنية شهدت تغييرات. ووفقا لأرقام وفرتها البعثة، سجل عام ٢٠١٤ ٨٣٨ مظاهرة، ربعها كان عنيفا. وعلاوة على ذلك، فإن التوتر في الشوارع قد تزايد ازديادا شديدا في الأشهر الأخيرة.

ومنذ نشر تقرير الأمين العام (S/2015/157)، وقعت بعض الإضرابات الكبيرة، بما فيها إضراب عام دام يومين، في ٩ و ١٠ آذار/مارس، فظلا عن مظاهرات تطورت إلى حوادث خطيرة، مثل اجتياح قنصلية الجمهورية الدومينيكية في بور – أو – برانس. كما كان هناك ازدياد كبير في عدد الهجمات وعمليات السرقة، في مكاتب ومقار الجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية.

وتود إسبانيا أن توج الانتباه إلى تلك الحقائق، التي تشكل تغييرا جوهريا في الحالة الأمنية التي كانت سائدة قبل بضعة أشهر، وتدل على وجود توازن دقيق، وتلقي بظلالها في نهاية المطاف على المصاعب التي سيتعين على البلد مواجهتها، بينما يتزايد النشاط السياسي المرتبط بالانتخابات.

ولنتكلم عن البعثة في حد ذاتها. ما انفكت إسبانيا تؤكد في بياناتها أمام مجلس الأمن على أن إعادة تشكيل الوحدة العسكرية ينبغي أن تراعي ازدياد عدد أفراد قوات الأمن الوطني الهايتية وقدرتها على تولي مهام الحفاظ على النظام العام، التي تقوم بها حاليا بعثة الأمم المتحدة. لكنني، بناء على المعلومات المتوافرة والحقائق التي أشرت ليها آنفا، يمكن أن أستنتج بأن قوات إنفاذ القانون الهايتية تفتقر حتى إلى الأدوات اللازمة للسيطرة على الحالة بمفردها، بل هي في واقع الأمر تعتمد بانتظام على الترتيبات اللوجيستية والمرافق الأساسية العسكرية للبعثة للقيام بمهامها على نحو فعال.

وترى إسبانيا أنه إذا لم تتفاقم الأحوال الأمنية بشكل كبير على الرغم من خطورة الحقائق، فذلك على وجه التحديد بسبب وجود البعثة وعملها. وهنا، أود أن أشير إلى الرسالة التي وجهها الرئيس مارتيلي في ٩ آذار/مارس إلى الأمين العام، والتي يشير فيها إلى أهمية البيئة الأمنية لإجراء العملية الانتخابية بصورة ملائمة، موجها الانتباه إلى الازدياد الخطير في أعمال العنف. وفي هذه الرسالة، طلب رئيس هايتي ”بأن تقوم الأمم المتحدة بوقف العملية الحالية لسحب وحدات البعثة“. وتؤيد إسبانيا الاستجابة لذلك لطلب أعلى سلطة في هايتي.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإننا أيدنا منذ البداية عملية التفكير في مستقبل البعثة. ولا نزال ندعم خطة إعادة تشكيل البعثة، التي ينبغي أن تراعي التقدم المحرز في تشكيل وتوطيد الشرطة الوطنية وقدرتها على الاضطلاع بصورة تدريجية بالمهام التي ستتخلى عنها البعثة في ميدان الأمن. وفي ظل الظروف الراهنة، تصر إسبانيا على وجوب دراسة الجدول الزمني لإعادة تشكيل البعثة على نحو مرن، استنادا إلى التحاليل والتوقعات في الأجلين القصير والمتوسط وتطور الحالتين السياسية والأمنية. ونعتقد أن دور البعثة دور أساسي وسيظل كذلك، لإجراء العملية الانتخابية بصورة طبيعية، في أجواء آمنة وشفافة، ولكي يقوم المجتمع الدولي بدعم تلك العملية وإنشاء إدارة جديدة، بما يكفل انتقالا سياسيا سلميا يوطد الإنجازات التي تحققت في الأعوام القليلة الماضية من حيث الديمقراطية وسيادة القانون. ومهما يكن من أمر، فإن الأخطار التي ذكرها الأمين العام في تقريره تسلط الضوء على ضرورة استبقاء قوة للتدخل السريع علاوة على عنصر الشرطة، الذي نرى أنه ينبغي الحفاظ عليه في المستويات الحالية حتى يتم تشكيل الحكومة الجديدة.

وفي الختام، أؤكد مجددا التزامنا الكامل تجاه هايتي مرة أخرى.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضا أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري على إحاطتها الإعلامية.

تشيد نيجيريا بالحكومة الانتقالية في هايتي على ما أحرِزَ من تقدم كبير للخروج من المأزق السياسي الذي أثر على مسؤولياتها البرلمانية. ويدل إقرار القانون الانتخابي في ٢ آذار/مارس على التزام السلطات الهايتية الثابت بالديمقراطية والحوكمة الرشيدة. ونحض الحكومة على استدامة هذا الزخم السياسي بحسن نية لتحقيق ما يلزم من توافق في الآراء حتى يتسنى إجراء الانتخابات في الموعد المقرر.

ولتعزيز هذه المكاسب، لا بد أن يظل المجلس الانتخابي محايدا ومستقلا وشفافا. وستكون هذه الصفات أساسية لبناء الثقة في العملية السياسية. كما ستكون بالغة الأهمية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في وقت لاحق هذا العام.

لا بد من تعزيز الأمن وسيادة القانون في هايتي. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نشيد بالجهود الجارية بغية تعزيز الشرطة الوطنية الهياتية وغيرها من الهياكل الأمنية في البلد وإضفاء طابع احترافي عليها، مما سيمكنها من مواجهة التحديات. ونحيط علما بالازدياد المتواصل في قوام الشرطة الوطنية

الهايتية، مما وضعها في مسار بلوغ هدفها المتمثل في ٠٠٠ ١٥ ضابط بحلول عام ٢٠١٦. ومن المنظور الجنساني، من المهم أن ٠٢٢ ١ من بين ٩٠٠ ١١ ضابط شرطة في هايتي نساء. وننوه بالبعثة على تعاونها الوثيق مع الشرطة الوطنية الهايتية في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن والسلامة.

ومن الأهمية بمكان أن تتواصل بفعالية البرامج التي تعزز البدائل الاجتماعية والاقتصادية للعنف بغية التصدي للشواغل الأمنية الداخلية. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بمبادرات البعثة ونرحب بالمشاريع الجديدة البالغ عددها ٢٥ مشروعا لفائدة الشباب والفئات الضعيفة، التي تمت الموافقة عليها في الميزانية السنوية ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشكل إطلاق ٥٦ مشروعا جديدا من مشاريع الأثر السريع الرامية إلى تعزيز سلطة الدولة، ومعالجة مسائل حماية البيئة وتعزيز سيادة القانون مبادرة محمودة ستعزز بصورة كبيرة عملية التعمير.

إن الحالة في هايتي تستقر والبلد على مسار بناء مستقبل سلمي وآمن ومزدهر. وتمثل خطة الانتقال الحالية سبيلا للمضي قدما على نحو متأن ومعقول. وسيظل دور البعثة دورا حيويا في الوقت الذي تتولى فيه السلطات الهايتية المزيد من المسؤوليات خلال عمليات الانسحاب. كما أن الدعم الدولي سيكون حاسما، ونحن نحث المانحين والشركاء الإنمائيين على مواصلة وتعزيز مشاركتهم مع هايتي.

وإننا نحيي الممثلة الخاصة، السيدة أونوري، ورجال ونساء بعثة الأمم المتحدة لالتزامهم بإنجاز بولاية البعثة.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): عند التجديد الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أكد مجلس الأمن على نقطتين: أولاً، إن أي إعادة تشكيل للبعثة ينبغي أن تسترشد بالحقائق على أرض الواقع؛ ثانياً، أن على مجلس الأمن أن يتحرك في أي وقت لتعديل ولاية البعثة إن اضطرته الظروف المتغيرة في هايتي إلى ذلك (انظر S/PV.7262). ويتوقف كل من الأمرين على تلقي المجلس معلومات تمكنه من رصد الحالة على الأرض باستمرار. ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2015/157) وبالإحاطة الإعلامية للممثلة الخاصة السيدة أونوري، وكلاهما مبني على أساس المعلومات التي جمعت خلال زيارة المجلس لهايتي في وقت سابق من هذا العام.

ويجب أن تكون البعثة ملائمة للغرض المتوخى منها. ومع تطور الوضع على الأرض، يتعين مواءمة البعثة وفقاً لذلك. ويجب أن نتأكد من وضوح الهدف وأن نتحلى بالعزم على تركيز أنشطة البعثة حالما تكون السلطات الهايتية جاهزة لتولي المسؤولية عن الأمن في هايتي. ولكن، كما فكر المجلس ملياً في العام الماضي، فإن أي إعادة تشكيل للبعثة يجب أن تقوم على أساس تقييم دقيق للاحتياجات على أرض الواقع. وفي هذا السياق، وبناء على تقييمنا، وخاصة من زيارة كانون الثاني/يناير، علينا أن نقول إن نيوزيلندا تتخوف من التخفيض المزمع للمكون العسكري في تلك البعثة - والذي التزم به فعلاً.

إن ذلك المكون العسكري يوفر دعماً في الوقت الحالي إن عجزت قوة الشرطة الوطنية عن معالجة الشواغل الأمنية، حتى بمساعدة مكون الشرطة في البعثة. وإلى أن تتحقق زيادة عدد الشرطة المحلية وقدرتها، فإن قدرة الحكومة الهايتية وبعثة الأمم المتحدة على كفالة أمن شعب هايتي وسلامته ستواجه اختبارات. وينسحب ذلك بشكل خاص بالنسبة للفترة الانتخابية المتوقع أن تستمر عدة أشهر في وقت لاحق من هذا العام. ويجب أن يظل مجلس الأمن منفتح الذهن ومرناً وجاهزاً للاستجابة للتغيرات في البيئة الأمنية، إن اقتضى الأمر.

ولا بد أيضاً من التجاوب مع آراء البلدان بشأن جدول أعمال المجلس. ولذلك، فإننا نقدر رسالة الرئيس مارتيلي إلى الأمين العام التي تضمنت، في جملة أمور، طلب تعليق

تقييم البعثة. وسوف نفكر في ذلك ملياً وإن كنا نود اليوم أن نسجل أننا نشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز في تعزيز المؤسسات المحلية في هايتي، وخاصة الشرطة الوطنية الهايتية. ونتطلع إلى الوقت الذي يمكنها أن تتولى المسؤولية الكاملة عن الأمن والاستقرار في هايتي. ولكن ما زال هناك عمل كثير يتعين القيام به.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، تحتاج الشرطة الوطنية الهايتية إلى عدد إضافي من الأفراد ومزيد من التدريب. ونظراً للتحديات القائمة للقانون والنظام والحاجة الملحة إلى مواصلة تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، لا بد من نشر المجموعة الكاملة من أفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتوخاة في ولاية البعثة في أقرب وقت ممكن. وتلك أولوية، خصوصاً في ضوء التخفيض الوشيك في عدد قوات البعثة.

وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لن تبقى في هايتي إلى الأبد. ويجب أن تتولى هايتي المسؤولية عن أمنها واستقرارها على نحو متزايد. والديمقراطية الجامعة والتمثيلية شرط مسبق لتحقيق ذلك الهدف. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تعقد هايتي انتخابات حرة ونزيهة، وأن تستعيد عمل المجلس التشريعي. وكما لاحظ آخرون من أعضاء المجلس، يجب أن تبذل جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي كل جهد ممكن لضمان إجراء تلك الانتخابات على وجه السرعة، وفي ظروف مستقرة وبلا عنف. ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب المزيد من التأخير في العملية الانتخابية. ونحث المجتمع الدولي على التأهب لدعم تلك العملية الانتخابية.

وبدون عملية انتقالية بإدارة جيدة، تواجه إنجازات بعثة الأمم المتحدة خطر التراجع. ونحن نثني على التخطيط لعملية الانتقال الجارية بالفعل ونحث على استمرارها بروح الشراكة الحقيقية بين البعثة وحكومة هايتي. ويجب تفهم احتياجات هايتي جيداً لأنها ستتغير حتماً أثناء الفترة الانتقالية. لا بد من التحلي بالمرونة لضمان أن يتمكن شعب هايتي من تطوير بلده وفقا لأولوياته، وأن تؤول إليه الملكية الكاملة لمصيره في نهاية المطاف.

السيد بوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالفرنسية): نعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، وفريقها وكذلك لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لعملها الذي يشكل إسهاماً استثنائياً في تحقيق السلام والاستقرار في هايتي. والتقدم الكبير المحرز منذ وقوع الزلزال يبعث شعوراً بالأمل. ويحدونا أمل وطيد في أن تتمكن الحكومة الهايتية قريبا من استعادة السيطرة الكاملة، وأن يتسنى للأمم المتحدة الاضطلاع بدور مختلف.

(تكلم بالإنكليزية)

ليتوانيا تؤيد البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً. ومن جانبي، أود أن أتطرق إلى ثلاث قضايا رئيسية: الانتخابات الجامعة، وسيادة القانون وبناء المؤسسات.

في شباط/فبراير الماضي، أي بعد خمس سنوات من وقوع الزلزال، قام المجلس بزيارة ذلك البلد الذي ما زال يرسخ مكتسباته في مجالي الاستقرار والديمقراطية. وقليل من المواطنين الآن ما زالوا بلا مأوى أو مياه أو وصول إلى الخدمات الاجتماعية. ويتزايد عدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس. واتخذت خطوات مهمة لتحسين الحوكمة وتعزيز سيادة القانون. ونأمل أن إطلاق نداء هايتي الانتقالي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، الذي يرمي إلى معالجة أوجه الاختلال في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، سيفضي إلى مزيد من إعادة الأمور إلى طبيعتها.

إن عملية سياسية جامعة وشفافة شرط أساسي لتحقيق السلام والاستقرار المستدام في تلك الجزيرة. وإننا نرحب بتعيين المجلس الانتخابي المؤقت واتخاذ القرار، وإن كان

متأخراً، لعقد الانتخابات في هذا العام. ونقدر الالتزام القوي للرئيس مارتيلي بضمان أن تكون الانتخابات ذات مصداقية ومستقلة وشفافة وجامعة. ولا بد من الالتزام بالجدول الزمني المقترح للانتخابات، وأن يتغلب كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك المعارضة، على خلافاتهم. إن مستقبل هاييتي يتوقف على شمولية العملية الانتخابية.

عندما اجتمع المجلس في بورت - أو - برنس مع الوزراء الذين جرى تعيينهم حديثاً، أثلجت صدورنا خططهم الطموحة وتقديرهم للتحديات الهائلة الماثلة أمامهم. ومن أبرز تلك التحديات تعزيز سيادة القانون، وهو في صميم إحراز مزيد من التقدم في إطلاق الطاقات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

إن تعزيز المجلس الأعلى للقضاء، بما في ذلك إعطاء شهادات الصلاحية للقضاة، كان من الخطوات المتخذة صوب الإصلاح المطلوب بشدة للنظام القضائي. وينبغي مواصلة تعزيز استقلال القضاء. ولا بد من بذل المزيد من الجهد، بما في ذلك من أجل معالجة الاحتجاز السابق للمحاكمة، واكتظاظ المؤسسات الإصلاحية بالنزلاء وحماية حقوق الإنسان.

وثمة حاجة لزيادة تحسين القدرة التشغيلية لمكتب أمين المظالم. وإشراك أصحاب المصلحة في الإبلاغ عن حقوق الإنسان خطوة نرحب بها. ويجب أن تكون حقوق الإنسان محور اهتمام الحكومة الجديدة. ولا بد من ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ونشجع هاييتي على مواصلة النظر في قانون العقوبات من أجل معالجة العنف القائم على نوع الجنس بشكل كاف.

وفي أبريل/نيسان، سيبلغ قوام الشرطة الوطنية الهايتية أكثر من ١٣ ٠٠٠ فرد. وستكون أقل اعتماداً على بعثة الأمم المتحدة، مع قدر أكبر من السلطة والمزيد من الثقة. وقد تحسنت قدرة وأداء الشرطة الوطنية الهايتية بشكل ملحوظ.

نحن نتطلع إلى زيادة نشر الشرطة خارج بورت - أو - برنس الكبرى ومواصلة الجهود الرامية إلى زيادة المساءلة وبناء الثقة مع السكان. إن تعزيز المفتشية العامة وفحص سجلات أفراد الشرطة وبرامج التوعية المجتمعية هي خطوات جديرة بالترحيب في هذا الصدد. من شأن زيادة قدرات الشرطة الوطنية الهايتية والاستفادة الكاملة من مستوى قوام قوات البعثة، وفقا لما أذن به القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، أن يمكن السلطات الهايتية من الحفاظ على القانون والنظام خلال الانتخابات المقبلة.

وإذ يستمر تفشي العنف المسلح في البلد، كان برنامج البعثة للحد من العنف في المجتمعات المحلية عنصرا رئيسيا في تفكيك العصابات الإجرامية والسماح بوصول الجهات الفاعلة الإنمائية إلى مناطق كانت في السابق مناطق ''محظورة''. ويشكل توفير بدائل اقتصادية عنصرا أساسيا من عناصر منع التجنيد للعصابات. وفي الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة وحكومة هاييتي بحاجة إلى التركيز على معالجة انتشار الأسلحة الصغيرة وتهريبها ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

تبشر الانتخابات المقبلة ومؤسسات سيادة القانون الأقوى والتزام الحكومة بفصل جديد في تاريخ هاييتي. وسوف تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم الذي لا غنى عنه خلال هذه السنة حاسمة الأهمية. لكن على هاييتي أن تتحمل المسؤولية عن استقرارها. وينبغي لتركيز أنشطة ولاية البعثة وإعادة تشكيلها المقبلة، بما في ذلك تعزيز قدرات الاستجابة السريعة، أن يهدف إلى تمكين الأمم المتحدة من مواصلة مساعدة شعب هاييتي في المجالات المستهدفة. وينبغي للجهود الدولية أن تركز الآن على معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وعلى نحو متزايد، المسائل الإنمائية. وينبغي لدول المنطقة أن تضطلع بدور أكثر وضوحا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، باعتباره أحد أكبر

الجهات المانحة، دعم الإصلاحات المؤسسية، وتعزيز القدرة المالية للدولة وتعزيز الإصلاح الضريبي، من بين أهداف أخرى.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا للممثلة الخاصة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في البعثة ومكتب الأمم المتحدة القطري في هايتي.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري على إحاطتها الإعلامية. وقد حققت العملية السياسية في هايتي تقدما إيجابيا حتى الآن هذا العام. إذ شكلت هايتي حكومة جديدة وأنشأت المجلس الانتخابي المؤقت. وأعلنت الجدول الزمني للانتخابات وبالتالي، بدأت رسميا الأعمال التحضيرية للانتخابات. وظلت الحالة الأمنية العامة لهايتي مستقرة، مع العودة التدريجية للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تهيئة الظروف المؤاتية للتعجيل بالنهوض بالعملية السياسية في البلد.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة أيضا إلى أن الحالة السياسية في البلد لا تزال معقدة وهشة. وما برحت جهود الوقاية من الكوليرا وتوطين المشردين داخليا بالشكل الملائم ومهمات المعونة الإنسانية الأخرى تواجه تحديات، ولا تزال إعادة بناء السلام مهمة صعبة وأمامها شوط طويل.

في كانون الثاني/يناير، قام مجلس الأمن بزيارة ناجحة إلى هايتي، حيث شارك بشكل مكثف مع القادة و ومختلف أصحاب المصلحة في البلد، مما يبين الأهمية الكبرى التي يوليها لمسألة هايتي، فضلا عن تصميمه على إيجاد حل. وحاليا، ثمة فرصة هامة أمام عملية السلام في هايتي. وتأمل الصين أن يقدم المجتمع الدولي الدعم أساسا في المجالات الثلاثة التالية.

أولا، من الضروري المضي قدما بثبات في العملية الانتخابية. إن الاسراع بإنجاز الانتخابات ذات الصلة بسلاسة أمر حاسم الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية بشكل مستدام في البلد. وتأمل الصين أن تركز الأطراف الهايتية على مستقبل البلد ورفاه شعبه، وتغتنم الفرصة وتتكاتف في المضي قدما وتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء الانتخابات. وبوسع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية المعنية، على أساس احترام ملكية البلد، الاضطلاع بدور تنسيقي وفي مجال الرصد وتقديم الدعم للانتخابات.

ثانيا، من المهم التركيز على التنمية الوطنية المعجلة، نظر لأن التخلف هو أحد الأسباب الجذرية التي تثير المشاكل السياسية والاجتماعية في البلد. إن البيئة الخارجية الحالية في البلد مستقرة. لقد وفرت الإنجازات الإيجابية المسجلة في إعادة البناء بعد الزلزال أساسا جيدا للتعجيل بالتنمية. وينبغي للحكومة، على سبيل الاستعجال، وضع استراتيجية إنمائية مكيفة لتناسب سياقها الوطني، وتعزيز تطوير الهياكل الأساسية وتحسين قدراتها في مجال الوقاية من الأمراض والحد من الكوارث وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي على نحو فعال بتعهداته بتقديم المعونة إلى هايتي، وأن يشارك بهمة في بناء دولة هايتي، ومساعدة هايتي في تحقيق أهدافها المتمثلة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية بقيادة ذاتية في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، من الضروري تعديل نشر قوات حفظ السلام بطريقة منظمة. واضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بقيادة السيدة أونوري، بدور هام في مجالات من قبيل دعم العملية السياسية والحفاظ على النظام الاجتماعي والأم، وهذا أمر ترحب به الصين. ونأمل أن بعثة الأمم المتحدة، في بدء تخفيضها التدريجي، ستراعي الحالة على أرض الواقع، وستنفذ هذا العمل بشكل مطرد ومؤكد وفي الوقت نفسه ستعزز الاتصالات مع الحكومة. كما نأمل في أن

تواصل البعثة تعزيز تدريب الشرطة الوطنية الهايتية بغية توليها المبكر للمسؤولية الشاملة عن الأمن الوطني.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إحاطتها الإعلامية. وأود أيضا أن أهنئ وأشكر ممثلي شيلي والولايات المتحدة الأمريكية على جهودهما في قيادة زيارة وفد مجلس الأمن إلى هايتي في كانون الثاني/يناير، التي أتاحت لنا الاطلاع بشكل مباشر على الحالة على أرض الواقع. وأرحب بحضور الممثل الدائم لهايتي في هذه الجلسة.

تلاحظ تشاد مع الارتياح إعادة تشكيل الحالة السياسية في هايتي تدريجيا وبسرعة. بعد فترة طويلة من التوتر السياسي والفراغ المؤسسي النسبي، أدت المشاورات المكثفة واستعادة الثقة بين الرئيس وأحزاب المعارضة إلى التوصل لتوافق في الآراء وتجدد الأنشطة المؤسسية. وفي هذا الصدد، فإن ترشيح رئيس وزراء جديد، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتوقيع الاتفاق الثلاثي بين رؤساء فروع السلطة الثلاثة، فضلا عن التوقيع، في ١١ كانون الثاني/يناير، على اتفاق سياسي بين ١٦ حزبا سياسيا، التعديل الدستوري بشأن تمديد فترة ولاية أعضاء البرلمان، وإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت وتحديد الجدول الزمني للانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية المقبلة في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر، أمور تبين كلها الإنجازات اللافتة التي تحققت في فترة أربعة أشهر فقط.

ترحب تشاد وتشجع جميع الجهات الفاعلة وتشكرها على مساعيها الحميدة، فضلا عن الميسرين والوسطاء على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وبالتالي تطبيع الحالة السياسية في هايتي.

ونرحب بمشاركة الحكومة الهايتية الكبيرة واستثمار ١٣,٥ مليون دولار في أعمال التحضير للانتخابات، التي ستكون حاسمة الأهمية لاستعادة الديمقراطية. ولذلك، نشجع الشركاء والمجتمع الدولي على تعزيز الجهود في توفير الدعم التقني واللوجستي والمالي اللازم لضمان الشفافية والمصداقية في الانتخابات الحرة والديمقراطية التي طال انتظارها.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تطبيع الحالة السياسية سيمكن أصحاب المصلحة السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين من التركيز على التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجه البلد. ترك الفقر والزلزال والكوارث الطبيعية الأخرى ندوبا عميقة، مما يتطلب بذل جهود متسقة من أجل إعادة تنشيط اقتصاد البلد.

يعاني حوالي ٣ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي، في حين يعاني ٠٠٠ ٦٠٠ آخرين، بما في ذلك ٠٠٠ ١٠٠ طفل دون سن الخامسة، بشدة. ويشير تقرير الأمين العام (S/2015/157) أيضا إلى أنه في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لا يزال نحو ٠٠٠ ٨٠ شخص من المشردين داخليا يعيشون في ١٠٥ من المخيمات في أنحاء البلد. ولذلك، نناشد السلطات الوطنية، والوكالات الإنسانية والمجتمع الدولي إيجاد حلول مستدامة لنقل وإعادة إدماج أولئك الضعفاء.

وفيما يتعلق بالصحة العامة، يشير التقرير إلى حدوث زيادة كبيرة لحالات الكوليرا في عام ٢٠١٥. وتحث تشاد السلطات الوطنية والوكالات المتخصصة على وضع وتنفيذ استراتيجيات، ولا سيما في مجال الصحة العامة، لمساعدة الأسر والمجتمعات المحلية المتأثرة.

ونحيط علماً بحقيقة أن وكالات الأمم المتحدة أحرزت تقدماً في تمويل أكثر من ٨٠ مشروعاً في مجالي التكامل الاقتصادي وحقوق الإنسان. ونحن ندعو الحكومة إلى توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المحتاجين.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإننا نشعر بالقلق إزاء حالة الموجودين في السجون، ولا سيما النساء. ونرحب بالخطوات المتخذة وبالدعم التقني المقدّم في صياغة قانون العقوبات. ومع ذلك، وبينما ننتظر التوصل إلى حل ملائم لمشكلة اكتظاظ السجون، نود أن نشجع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مواصلة دعم تحسين البنية التحتية لمركز الاحتجاز، مع احترام حقوق المرأة المكفولة من خلال تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وعلى الصعيد الأمني، تلاحظ تشاد أن الحالة لا تزال مستقرة نسبياً، على الرغم من أن احتجاجات الشوارع التي نظمتها أحزاب المعارضة التي لم توقع على الاتفاق، فضلاً عن تلك الموجهة ضد الزيادة في أسعار الوقود، تفاقم من المشاعر المناوئة للحكومة. وتهدد الجريمة النظام العام أيضاً، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف التي ترتكبها العصابات والجماعات الإجرامية. وتشمل المسائل العامة الأخرى قطع الطرق وتدمير الممتلكات والهجمات ضد أفراد الشرطة.

ونظراً لهذه الحالة، نشعر بالارتياح للتحسن المستمر في استجابة الشرطة الوطنية الهايتية وقدرتها، التي عادة ما تجري عملياتها دون مساهمة عملياتية من جانب بعثة الأمم المتحدة. ونشجع بعثة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية على مواصلة جهودهما الرامية إلى تدريب ١٥ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١٦. ونرحب بالتعاون الإيجابي بين البعثة وشرطة الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، وسلطات هايتي الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل البعثة، ندعم خطة الخفض التدريجي على مرحلتين التي اقترحها الأمين العام، على النحو المبين في القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤). ووفقاً لترتيبات التناوب لوحدات بعينها، كانت مستويات القوات قد عُدّلت بالفعل إلى ٤ ٦١٥ في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، وينبغي أن تتناقص تدريجيا إلى ما يزيد بقليل عن ٢ ٣٧٠ في عام ٢٠١٦. ونحيط علماً على النحو الواجب بالنداء الموجه من أجل تعزيز عنصر الشرطة وذلك من أجل الاضطلاع بالمتابعة وتقديم الدعم للعملية الانتخابية. ونأمل أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة مستويات الملاك الوظيفي والتدريب والفعالية اللازمة لتقديم المساعدة التقنية واللوجستية اللازمة لإجراء الانتخابات. ونود هنا أن نكرر دعمنا للسيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، ونشكر الفريق التابع لها والجميع على التزامهم.

وفي الختام، تعيد تشاد التأكيد على أن التغلب على المأزق السياسي يمثل مفترق طرق على طريق استقرار البلد. والآن، من الضروري لجميع الأطراف المعنية أن تغتنم هذه الفرصة من أجل السلام والتنمية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): ترحب فنزويلا بعقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة السياسية في هايتي وتقدّر عالياً تقرير الأمين العام (S/2015/157)، على النحو المقدم من ممثلته الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة ساندرا أونوري. وبالنيابة عن وفدي، أود أن أهنئ السيدة أونوري على العمل البنّاء والهام جداً الذي تضطلع به والفريق التابع لها لضمان الاستقرار وإعادة البناء في هايتي.

لقد أعاد أعضاء المجلس تأكيد التزام المجلس بدعم شعب هايتي وحكومتها في جهودهم الرامية إلى تعزيز السلام والديمقراطية والاستقرار، وذلك خلال الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى هايتي في كانون الثاني/يناير. ومكّنت البعثة أعضاء المجلس من الاطلاع على الدور الهام الذي تؤديه البعثة في دعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي لتعزيز قدرتها المؤسسية، والذي سيساهم بدوره في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة الشقيقة في إطار التنمية المستدامة.

ونرحب ترحيباً حاراً بالجهود التي تبذلها هايتي – الجهود التي يجب توسيع نطاقها – لمكافحة الفقر وإعادة بناء البلد. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم قوي لهذه الجهود الإنسانية والإنمائية. وستواصل جمهورية فنزويلا البوليفارية وتعزز مساعدتها لشعب هايتي الشقيق وتعاونها معه، ولا سيما في مجال التنمية الاجتماعية والمساعدة الإنسانية وإعادة بناء البنى التحتية للبلد عن طريق برنامج النفط الكاريبي.

إن تعاوننا قائم على التضامن التاريخي والصداقة بين شعبينا. وعلى الرغم من كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وحكومة هايتي، فضلاً عن أوجه التقدم التي أحرزت في عدد من المجالات الهامة، مثل مكافحة الكوليرا، لا تزال هناك تحديات هائلة من حيث تعزيز الانتعاش والتنمية المستدامة، الأمر الذي سيمكن من التغلب على المشاكل الجدّية الاقتصادية والاجتماعية والبنيوية في البلد الناجمة عن الاستعمار، والتدخلات الأجنبية، والديكتاتوريات المستبدة التي حكمت هايتي واستمرار عدم الاستقرار السياسي.

تحتاج هايتي إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز المؤسسات من أجل النجاح في مكافحة الفقر. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجدداً ما ورد في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالتقليل من التوترات إلى أدنى حد وتطبيع العلاقات القنصلية بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي، وهما بلدان شقيقان يتشاطران أراضي الإقليم نفسه.

وترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن المجلس الانتخابي المؤقت قد صار عاملاً بالكامل، ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأحزاب الهايتية لإعادة تشكيل مناخ من الثقة السياسية في فترة الإعداد للانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية هذا العام. ونرى أن نجاح إجراء الانتخابات وسلميتها سيكون عاملاً أساسياً لتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي.

وفي حين حدثت تطورات مشجعة، نعتقد أن الحوار الجاري بين أصحاب المصلحة السياسية وحكومة هايتي أمر ضروري للتغلب على جميع العوائق المرتقبة. وما أن يتم إجراء الانتخابات السياسية، فسيكون لزاماً من الناحية السياسية أن يكون هناك احترام للنتائج والالتزام الضروري باستقرار شعب هايتي. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي دعم هذا البلد الشقيق في هذا الحدث الهام جداً، مع الأخذ في الاعتبار أن الشعب الهايتي ومؤسسات البلد مسؤولة عن نجاح إجراء الانتخابات.

وبعد ١٠ سنوات من عمل بعثة الأمم المتحدة، شهدنا زيادة الاستقرار في هايتي. ونود أن ننوه ونشيد بالمساهمة المقدمة من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة وبالمساهمة من قبل جميع البلدان التي ساهمت في تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. غير أن الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون في البلد ومؤسساته يجب أن تستمر. إن صياغة القانون الجنائي، وتعزيز مؤسسات الرقابة الرئيسية في البلد مثل المجلس الأعلى للقضاء، والتقدم المحرز في عملية الإصلاح التشريعي والتقدم المحرز في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية، وكذلك إجراء الانتخابات، في جملة أمور، هي مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالحفاظ على السلامة السياسية والاجتماعية في هايتي.

تولي فنزويلا أهمية خاصة لضمان إدخال تحسينات في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية والتأهيل المهني لها، وذلك تمشياً مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، لأنها ستكون إحدى المؤسسات التي ستتولى مهام الأمن العام بعد انتهاء ولاية البعثة.

وتود فنزويلا أن تسلّط الضوء على الأعمال التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. لذلك، نعتقد أن استراتيجية خفض بعثة الأمم المتحدة ينبغي تنسيقها تنسيقا وثيقا مع حكومة هايتي،

وأن هذا العام سيكون ذا أهمية حاسمة لجهود البلد في سبيل تعزيز مؤسساته من خلال حسن سير الانتخابات. وفي هذا الصدد، ينبغي الإبقاء على وجود بعثة الأمم المتحدة.

ونحن نؤيد الطلب الذي أورده الرئيس مارتيللي في الرسالة التي بعثها إلى الأمين العام والتي جرى توزيعها على أعضاء المجلس (S/2015/191)، ومفادها أن يتم خفض البعثة بشكل تدريجي ومنظّم، ابتداء من عام ٢٠١٦ حالما يجري انتخاب رئيس. وينبغي اتخاذ أي قرار بشأن الإنهاء التدريجي للبعثة على أساس نهج حكيم ووفقا للظروف الأمنية على الأرض، مع مراعاة قدرة المؤسسات الوطنية الهايتية على إدارة شؤون البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أخيرا، تواصل فنزويلا تشجيع التطور الديمقراطي والاستقرار السياسي والاجتماعي في هايتي الحرة وذات السيادة، وتؤكد من جديد عزمها على استمرار دعم هذا البلد الكاريبي الشقيق بغية كفالة أن يتمتع بالسيادة الكاملة والعدالة الاجتماعية ويستأصل الفقر، وهي الأمور التي تشكل التحدي الرئيسي الذي سيواجهه في المستقبل.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ساندرا أونوري على عرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2015/157)، وعلى تقييمها للحالة في البلد.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الوضع العام في هايتي اتصافه بالغموض السياسي في ظل توقّف العملية الانتخابية، وانتهاء ولاية البرلمان السابق بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوة الرئيسية التي اتخذها رئيس هايتي والأحزاب السياسية الكبرى، بما في ذلك المعارضة، لحل المشكلة التي طال أمدها من خلال تحديد إطار زمني لإجراء الانتخابات، حيث نأمل أن يحظى بالتأييد.

إن إجراء انتخابات نزيهة وشفافة هو من الأهمية القصوى بمكان لترسيخ أسس دولة هايتي. ومع ذلك، وعلى الرغم من المحن الهائلة التي عانى منها العديد من الهايتيين في السنوات الأخيرة، فإن الأطراف السياسية الرئيسية قد أحرزت، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، النجاح في تحسين حالة صعبة. فعدد الأشخاص المشردين داخليا عقب زلزال عام ٢٠١٠ لا يزال في تراجع. وهناك دلائل على النمو الاقتصادي وانخفاض طفيف في عدد المظاهرات. والحالة المشدودة للجريمة المنظمة تشهد استقرارا. ولقد تم إنجاز العمل على قانون العقوبات. ويجري تحسين الشرطة الوطنية الهايتية من حيث العدد والإداء على حد سواء. والوضع المتعلق بانتشار الكوليرا تحت السيطرة، في حين أن ارتفاع عدد الإصابات بهذا المرض يبعث بالضرورة على القلق. وسوف تحتاج بورت أو برنس إلى ممارسة الحذر في هذا الصدد بصفة خاصة.

وسيكون إجراء حوار وطني دائم أمرا حاسم الأهمية بالنسبة إلى استقرار الوضع العام في البلد. ويذكر تقرير الأمين العام بوضوح أنه للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، تمكنت الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية من التوصل إلى عدد من الحلول التوفيقية الهامة بهدف توسيع نطاق الحيّز السياسي وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه، وتعزيز المساءلة الوطنية المتعلقة بشؤون الدولة. ويحدونا الأمل في ألاّ تكتفي الحكومة وجميع الأحزاب السياسية الرئيسية بما تحقق، لا سيما بوجود ضرورة ماسة على نحو خاص لحل العديد من المسائل الحيوية طوال الفترة الانتخابية.

وإزاء الخفض التدريجي المصمَّم للعنصر العسكري في البعثة، نرحب بما تظهره الشرطة الوطنية الهايتية من قدرة على التصدي للتحديات الأمنية المتزايدة. بيد أن ذلك لا يقلل من حتمية المثابرة والاستخدام الفعال إلى أقصى حد ممكن لقدرات البعثة ومواردها، على أساس الاحتياجات على أرض

الواقع، بغية الوفاء بولايتها المتمثلة في تقديم المساعدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتغلب على الكم المتراكم من المشاكل في هايتي طوال سنوات عديدة.

وإذا أريدَ للحكومة الهايتية أن تحقق التطبيع السياسي الكامل، فسيقتضي ذلك توفير الدعم المناسب والمحترم من المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة. ولكن إذا أريدَ لتلك العملية أن تكون فعالة وناجحة، فلا شك أنه يتعين على حكومة هايتي أن تضطلع بدور ريادي، وأن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الوضع في البلد، وتنميته، والاستخدام السليم للمساعدة الدولية.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود شيلي أن تعرب عن امتنانها لقيام الرئاسة بعقد هذه الجلسة عن الحالة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. فهذه الحالة تتصف بالأولوية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونحن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري على عرضها تقرير الأمين العام (S/2015/157).

لقد سنحت الفرصة لأعضاء المجلس كي يقوموا بزيارة هايتي في كانون الثاني/يناير، حيث شهدنا التقدم الذي تحقق، وأحطنا علما بالتحديات المتبقية التي ما فتئ الحوار السياسي من بينها يشكل تحديا رئيسيا. واستطاع المجلس أن يبعث رسالة قوية وموحدة حول ضرورة أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معا بغية إرساء عمليات ديمقراطية ومؤسسية في البلد. وبعد مرور مجرد بضعة أيام على قيام المجلس الانتخابي المؤقت بتقديم الجدول الزمني للانتخابات، نؤكد على ضرورة أن يتحمل أصحاب المصلحة السياسية مسؤوليتهم تجاه الشعب الهايتي، ويسعوا معا لكفالة أن تجري جميع الانتخابات بنجاح.

ومن الصعب جدا وضع عملية تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها في السياق المحدد لها. وفي هذا الصدد، نلاحظ الرسالة التي وردت في تقرير الأمين العام ومفادها

”أن استمرار الأزمة السياسية أدى إلى تحويل الانتباه عن السعي الدؤوب لاتخاذ مبادرات تقوم عليها عملية تركيز الأنشطة“ (S/2015/157، الفقرة ٥٣).

إن هذه المبادرات يرد ذكرها في مرفق التقرير. والانتخابات بالتالي أولوية ذات أهمية أساسية، ويجب علينا أن نعمل لكفالة أن تجري بسلاسة. ولا بد للبعثة أن تحافظ على قدرتها في سبيل توفير الدعم اللوجستي للانتخابات، والاسهام في تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء هايتي.

ويدرك الأمين العام أن حكومة هايتي يجب أن تواجه تلك التحديات وأن تقيّمها بناء على سياق سياسي تدريجي، وعلى التعقيد الذي تتصف به هذه الانتخابات. ويدرك الأمين العام أيضا في تقريره أنه على الرغم من حقيقة أن الشرطة الوطنية الهايتية حسّنت قدرتها على التصدي للجريمة والإخلال بالنظام العام، فإن الانتخابات تهدد بتفاقم المناخ السياسي في البلد. ونحن نرى أن ذلك ينذر بفترة من عدم اليقين وبعملية انتخابية طويلة، حيث من المحتمل أن تنطوي على عدة جولات اقتراع وإمكانية إعادة الانتخابات، وقد يفاقمها سياق اقتصادي معقد يكون بوسعه أن يؤثر على هايتي في هذا العام.

وبينما نكرر أهمية الدعم المتواصل لهايتي، يجب علينا أن نستمع إلى السلطات الهايتية، التي أكدت من جديد أهمية العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في تعزيز الأمن خلال الدورات الانتخابية بأكملها، وطالبت بأن يكون حضور البعثة كافيا وقويا. فهذا المطلب والمطالب الأخرى واردة بوضوح في الرسالة التي بعثها رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام، وجرى تعميمها بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2015/191.

بالرغم من أن تقرير الأمين العام يشير إلى أن الحالة الأمنية ظلت مستقرة بوجه عام، يجب ألا ننسى حقيقة أن عدد القوات التي أسهمت في ذلك بلغ، اعتبارا من ١٨ شباط/

فبراير، ٤ ٦١٥ فرد. لذلك سيبدأ التحدي الحقيقي بعد ١ تموز/يوليه، حينما، وفقا لأحكام القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) – إلا إذا تم تنقيحه – سنضطر إلى مواجهة طول فترة دورة الانتخابات بنصف عدد القوات، وحينها سيكون أمام الشرطة الوطنية الهايتية شوطا طويلا لتقطعه لتصل إلى أرقام الحد الأدنى المناسبة حتى تتمكن من التصدي لذلك التحدي. وتكرر شيلي تأييدها للخفض التدريجي للقوة الذي يراعي الجدول الزمني للانتخابات، وذلك بهدف كفالة عملية تضمن الشفافية والحكم الديمقراطي بطريقة لا تقوض الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة. ونرحب بالإعلان عن نية الاستفادة الكاملة من مستويات الشرطة المأذون بها. لكننا نتساءل بصدق عما إذا كان من الممكن الوصول إلى تلك الأعداد في وقت مناسب للاضطلاع بكامل المهام الوقائية التي يؤديها العنصر العسكري.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون تكرار التأكيد على أن هايتي لا تزال تواجه تحديات على الجبهات الإنسانية والإنمائية. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعم المبادرات التي تهدف إلى تمويل الاحتياجات الفورية، بما في ذلك فيما يتعلق بالزيادة الأخيرة في حالات الإصابة بالكوليرا، والحالة الراهنة للمشردين داخليا المتبقين وآفاق زيادة الأمن الغذائي، والتي تهدف إلى دعم القدرات الوطنية في هايتي في الأجل الطويل.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على التزام شيلي تجاه شعب هايتي، وسلطاته وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وستواصل شيلي دعم توطيد سيادة القانون والديمقراطية في هايتي وتنمية قدراتها، بينما تسهم في بناء الثقافة السياسية التي تلتزم بتحقيق الاستقرار في البلد وتقدم شعب هايتي. ويتعين علينا أن نضطلع بعملنا على أكمل وجه من أجل تحقيق النجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على إحاطتها الإعلامية. كما أرحب بحضور سعادة السفير دونيس ريجيس، الممثل الدائم لهايتي هنا اليوم.

أؤيد البيانين اللذين سيدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء هايتي.

يسرنا دائما حضور السيدة أونوري معنا لمناقشة الحالة في هايتي. ونشيد بعملها الممتاز بصفتها رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونكرر تأكيد دعمنا الكامل لها، ولفريقها.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام (S/2015/157) عن أعمال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أعمال خلال ستة أشهر بعد تجديد ولايتها بموجب القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤). ويؤكد التقرير نمط تطور البعثة الذي تقرر في ذلك الوقت. ونتفق مع تحليل الحالة الأمنية ومع السبل اللازمة للاستجابة لها.

ونعتقد أن تطور البعثة يسير في اتجاه يتماشى مع اختيار الاستجابة وحشد جميع السبل المتاحة استنادا إلى تقييم شامل للحالة. أقر مجلس الأمن ذلك القرار، الذي شمل أيضا حكما بإعادة النظر في موقفه. لقد منحنا أنفسنا الوقت للنظر في المسألة، وقد زار المجلس البلد. نتفهم القلق الذي أعرب عنه البعض. ونحيط علما بشكل خاص بطلب الرئيس مارتيلي إلى المجلس. من الواضح أن الحالة في هايتي تنطوي على عوامل خطر. وما زلنا نتابع باهتمام شديد تطور الحالة في هايتي. إنها مسؤوليتنا بوصفنا دولة عضوا في المجلس، ومن أصدقاء هايتي. ولكننا لم نستمع لأي حجة تساق لدعم الحفاظ على

الترتيب الحالي، أو تقليص القوة بنسبة مختلفة، أو وفقا لجدول زمني آخر.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان الآن تنفيذ ما قررناه في تشرين الأول/أكتوبر. هذه مسألة تتعلق بسلطة ومصداقية المجلس، الذي، أود أن أذكر أنه صوت بالإجماع على كيفية تطور البعثة. ويتعلق هذا أيضا بالثقة التي نضعها في أهمية الديمقراطية في هايتي بوصفها عنصرا لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. وبينما ندخل فصلا رئيسيا في تاريخ هايتي، حافلا بالكثير من الوعود، من الضروري أن تعمل البعثة من دون خوف أو جمود. وعلاوة على ذلك، لا يتغاضى المجلس عن أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالحالة الأمنية. من الخطأ الحديث عن تخفيض قوام البعثة؛ إننا نتحدث عن إعادة تشكيل وضع البعثة وفقا لتطور الحالة.

وفي فترة التحضير للانتخابات المقبلة، سيطلب من قوات الشرطة الاضطلاع بدور قيادي، بالاعتماد على العنصر العسكري مع زيادة التنقل كملاذ أخير.

إن فرنسا مقتنعة تماما أيضا أن المشاكل التي ستواجه البلد في المستقبل يجب أن تقابلها الحلول التي تستهدف صون النظام العام. ولذلك، نرحب بقرار البعثة بزيادة عدد أفراد عنصر الشرطة والاستخدام الكامل للقوات حتى الحد الأقصى الذي أذن به مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، بينما تظهر أخيرا رؤية لمستقبل البعثة، نشير إلى بدء التفكير مليا داخل البعثة، والفريق القطري والحكومة، في كيفية المضي قدما بالمرحلة الانتقالية للوجود الدولي في هايتي بعد عام ٢٠١٦. إنها رسالة إيجابية لكل من السلطات الهايتية والمجتمع الدولي: يمكننا أخيرا التطلع إلى آفاق المستقبل.

وقد بدء هذا الأفق في الظهور الآن. وتمت الموافقة على الجدول الزمني للانتخابات ونشره. وتمت دعوة الناخبين الهايتيين إلى صناديق الاقتراع. وبدأت الآلية الانتخابية في العمل.

نرحب بإنشاء الإطار الأساسي لعقد الانتخابات الذي تأخر كثيرا وبتجديد المؤسسات الديمقراطية. يجب على جميع الأطراف المعنية مواصلة التعاون من أجل تعزيز الثقة المتبادلة لإتاحة إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وشاملة للجميع. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة بقوة في رسم مستقبل أفضل لهايتي وجميع مواطنيها.

ولكن لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به. يجب أن يكون هناك المزيد من الكفاءة والشفافية وسبل التيسير فيما يتعلق بسيادة القانون والمؤسسات. في مجال حقوق الإنسان، تبين بوضوح عزة السلطات الهايتية. ولكن تستمر انتهاكات حقوق الإنسان، وتقع المسؤولية على عاتق الدولة لتحويل الأقوال إلى أفعال في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يدور في خلدنا تحديدا حالة السجناء، الذين لا يزال الكثير منهم في انتظار حكم المحكمة.

وأخيرا، لا تزال هناك تحديات قائمة في المجال الإنساني. وتبدو الأخبار جيدة فيما يتعلق بوباء الكوليرا، ولكن لا يزال هناك بعض حالات التفشي. ونؤيد تماما عمل الأمم المتحدة والتزامها بالقضاء التام على المرض.

وفيما يتعلق بالتحديات المتبقية، من الحتمي أن تتولى السلطات الهايتية الملكية الكاملة عن المساعدات المقدمة لهايتي. ينبغي للأمم المتحدة أن تستكمل وتدعم عمل الدولة الهايتية، ولكن لا يمكن أن تحل محلها.

في الختام، أود الإشارة إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي نشرت في عام ٢٠٠٤ في سياق أزمة حادة.

تفاقمت تلك الأزمة بعد بضع سنوات جراء الزلزال المأساوي الذي ضرب هايتي. وبعد مضي أحد عشر عاما، لحسن الحظ تغيرت الحالة إلى حد كبير. ينبغي للبعثة أن تتكيف مع ذلك التطور الإيجابي، الذي يعد دليلا على نجاحها. ونتوقع أن يقدم الأمين العام مرة أخرى في تقريره المقبل توصيات للمرحلة المقبلة من إعادة تشكيل البعثة الذي بدأ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. يجب أن نمضي إلى أبعد من ذلك، في سياق السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في عمليات حفظ السلام. ويجب أن نبدأ التفكير اليوم في هايتي في مرحلة ما بعد البعثة. ولذلك، فإننا حريصون على الانخراط مع شركائنا للنظر في الدور الذي يمكن أن تضطلع به لجنة بناء السلام للإعداد لمستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي.

وبالنسبة لفرنسا، تظل هايتي صديقا عزيزا. وسنواصل الوقوف بحزم بجانبها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطى الكلمة لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ الأمين العام على جودة تقريره (S/2015/157) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

لقد درست الحكومة الهايتية باهتمام كبير محتويات التقرير الذي صدر في أعقاب بعثة الأمين العام الميدانية إلى هايتي في الصيف الماضي وزيارة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام لها قبل بضعة أسابيع، فضلا عن الزيارة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير. ويتضمن التقرير تحليلا منصفا وواضحا جدا للأزمة التي هزت هايتي خلال العام الماضي والتي انقشعت الآن لحسن الحظ. كذلك يرسم التقرير صورة متوازنة وموضوعية للحالة العامة في هايتي من حيث الاستقرار والأمن والفرص الجديدة الناشئة مع إطلاق العملية الانتخابية التي يعترف الجميع، بأنها لم تكن فقط اختبارا كبيرا للبعثة والمؤسسات الهايتية، بل أيضا وبشكل خاص للديمقراطية في هايتي.

في الجزء الأول من بياني سوف أقدم بعض المعلومات التكميلية وتقييمات للالتزامات المنصوص عليها في تقرير الأمين العام. وفي الجزء الثاني سوف أتشاطر مع المجلس بعض ملاحظات الحكومة الهايتية بشأن الحالة الأمنية عشية الانتخابات والتحديات التي يمكن أن تولدها المشاورات الانتخابية المقبلة، لا سيما بالنظر إلى تعقدها كما ذكر الأمين العام.

إن الأزمة السياسية الطويلة التي اكتنفت هايتي قد زالت. ومن حسن الحظ أن صوت العقل قد ساد في نهاية المطاف. لقد اختار أنصار الجمهوريين بشكل هائل الذهاب إلى صناديق الاقتراع. ويبرز تقرير الأمين العام ذلك التطور. إن رئيس الجمهورية، فخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، لم يدخر أي تضحية أو جهد في تهيئة الظروف المفضية إلى إجراء الانتخابات على نحو سليم. وقد دلل على ذلك السلسلة طويلة من المشاورات التي أجراها مع جميع الجهات الفاعلة السياسية، وإنشاء اللجنة الاستشارية الرئاسية والتنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن الهيئة التي تهدف إلى كسر طوق الجمود. بفضل تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة توافقية، وإصلاح الجهاز القضائي وإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت، وفقا لما نصت عليه المادة ٢٨٩ من الدستور، فقد تغلب الجميع على معظم التحفظات وأقتنع الكل بالتصميم الثابت لرئيس الدولة والحكومة على الاضطلاع في عام ٢٠١٥ بعقد انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية وشفافة يشاركها فيها الجميع. يسرني أن أشير إلى أن ذلك الالتزام قد كرره رسميا أيضا أعضاء مجلس

الأمن خلال الزيارة الهامة التي قاموا بها إلى هايتي في كانون الثاني/يناير.

في غضون ذلك، اعتُمد مرسوم انتخابي جديد، ناقشه على نطاق واسع جميع أصحاب المصالح واعتمدوه في ٢ آذار/مارس. وبالمثل، قدم المجلس الانتخابي جدولا زمنيا واقعيا بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية والانتخابات المحلية هذا العام. في ١٣ آذار/مارس أصدرت الهيئة التنفيذية مرسوما رئاسيا يهيب بالناس الذهاب إلى صناديق الاقتراع في ٩ آب/أغسطس، و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. لذلك فإن حكومة هايتي، بعد أن واجهت عقبات كان يمكن لها أن تحول العملية الانتخابية عن مسارها وتعرض للخطر المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، أتمت بنجاح ما وصفه الأمين العام في تقريره بأنه خطوة حاسمة صوب عقد الانتخابات التي طال انتظارها بحلول نهاية العام.

إن الأمور تجري على مسارها الصحيح. وعقد الانتخابات المقبلة أمر بالغ الأهمية لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحقيق الاستقرار الدائم في هايتي. في ذلك الصدد، تشعر الحكومة الهايتية بعميق الامتنان للأمين العام وأعضاء مجلس الأمن على ما أظهروه من اهتمام، وثقة وتضامن ودعم تجاه الشعب الهايتي، لا سيما خلال الأزمة السياسية الأخيرة. نعرب عن خالص تقديرنا للجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرا أونوري، وأعضاء الفريق الأساسي من أجل تيسير الحوار فيما بين جميع الجهات الفاعلة السياسية. إذ أن مشاركتها في التنمية وسعيها إلى تحقيق توافق في الآراء من أجل التوصل إلى حل بناء ومجد جديران بتقديرنا.

ومما لا شك فيه أن وجود البعثة كان عاملا هاما في إشاعة الاستقرار والأمن في هايتي طيلة العقد الماضي. بعد عشر سنوات من إنشاء مجلس الأمن للبعثة، يقر الجميع بأنه لا بد من تهيئة واعتماد بيئة تختلف عن تلك التي كانت سائدة إبان إنشاء البعثة. تلك هي الروح التي يجري بها الانسحاب التدريجي لحفظة السلام، ومن حيث المبدأ، يتم الانسحاب حتى الآن من منظور إعادة تشكيل البعثة بعد عام ٢٠١٦، وفقا للقرار ٢١٨٠ (٢٠١٤).

ومع ذلك، ومن دون التشكيك في المبادئ التوجيهية لخطة عملية الانسحاب الحالية أو التوقعات المتعلقة بإعادة بتشكيل البعثة، ترى الحكومة الهايتية أنه من المفيد أن نحض مجلس الأمن على إبداء المرونة اللازمة في تنفيذ عملية إعادة التشكيل. في ضوء تقييم الحالة والاحتياجات الحالية في مجال الأمن بوجه الخصوص، تعتقد الحكومة أنه تنبغي إعادة تقييم الجدول الزمني لانسحاب البعثة لكي يأخذ في الحسبان كل مرحلة من مراحل تطور الحالة الفعلية على أرض الواقع، وخاصة التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تعرض للخطر الاستقرار والأمن الوطنيين. لذلك السبب، تأمل بقوة حكومة هايتي في السياق الحالي لمرحلة ما قبل الانتخابات، الإبقاء على عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة عند المستويات التي يمكن أن تحسن إلى حد كبير من البيئة الأمنية، حيث كما يعلم الأعضاء، أن وجودها عامل أساسي لوضع ثقة الناخبين في العملية، وأنها من بين العناصر الحاسمة لنجاح الانتخابات.

يلاحظ الأمين العام في تقريره عن حق التصعيد المفاجئ في أعمال العنف التي سُجلت خلال الأسابيع الأخيرة في هايتي، على الرغم من أن الحالة الأمنية عموما لا تزال تتسم بالاستقرار، وقدرة الشرطة الوطنية الهايتية للحفاظ على النظام ماضية في التحسن. عند هذا المنعطف الحاسم، وبينما تدخل العملية الانتخابية مرحلتها الحاسمة، نشهد في الحقيقة زيادة كبيرة في أعمال العنف التي تجلت بشكل خاص في تجدد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في بعض الأحياء

وحدوث زيادة سريعة في الجريمة والعنف، مما يؤدي في المقابل إلى احتجاجات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

وتلك الحوادث، كما يبين التقرير، تقع في أغلب الأحيان بالترافق مع تدمير الممتلكات والمرافق العامة، على نحو ما تجلى مؤخرا بإحراق مركبة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وفي ذلك السياق، تولي حكومة هايتي أعلى أهمية لاستمرار تواجد واف للعناصر العسكرية والشرطية لبعثة الأمم المتحدة. وبدعم أعمال الشرطة الوطنية الهايتية بطريقة استباقية بشكل أكبر وطوال الدورة الانتخابية، ستقدم تلك العناصر إسهاما يمكن قياسه في تعزيز الثقة بالبيئة الأمنية.

ولذلك، وبالنظر لتجدد انعدام الأمن، والتعقيد البديهي للانتخابات المقبلة والتحديات الخاصة التي ستمثلها فيما يتعلق بإدارة اللوجستيات والأمن، على النحو الوارد في التقرير، ترى حكومة جمهورية هايتي أن من الضروري مناشدة مجلس الأمن والطلب منه تعليق عملية السحب التدريجي المستمرة للوحدات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة.

وفي غضون ذلك، سترحب الحكومة الهايتية ترحيبا كبيرا بتعزيز عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة ووجودها على أرض الواقع بتقديم المزيد من الدعم للشرطة الوطنية الهايتية والمزيد من المشاركة المستمرة في المهام اليومية لتوفير أمان المواطنين وحمايتهم.

وأخيرا، ترى الحكومة الهايتية، في ضوء ما ذكر آنفا من تجدد اندلاع أعمال العنف، أن على الأمم المتحدة، بالاشتراك مع السلطات الهايتية، إعادة تقييم قواعد تنفيذ خطة السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة على مرحلتين، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام في آب/أغسطس (S/2014/617)، بغية المراعاة الكاملة لتطور الحالة على أرض الواقع خلال دورة الانتخابات وبعدها.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومة هايتي العميق على المواقف والتوصيات التي قدمها من فوره عدد معين من الشركاء، بما في ذلك إسبانيا وفنزويلا وشيلي ونيوزيلندا، وبطبيعة الحال، بلدكم فرنسا، سيدي الرئيس، وعلى الاهتمام الذي أعرب عنه لطلب الحكومة الهايتية. ونوهت بالملاحظة التي أبداها الرئيس في ذلك الشأن. ومع ذلك، يتصل طلب الحكومة الهايتية بالفقرة ٤ من القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) الصادر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، التي تؤكد على التزام المجلس بالعمل في أي وقت على تكييف ولاية بعثة الأمم المتحدة وتعديل مستويات قوتها، متى اضطر لذلك بسبب تغير الظروف السائدة في هايتي ولزم الأمر للحفاظ على التقدم الذي أحرزته هايتي صوب تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين.

إن الحكومة تدرك إدراكا كاملا أن المسؤولية عن تنظيم الانتخابات وتوفير الأمن تقع على عاتق السلطات الهايتية. وفي ذلك السياق، تعول تعويلا كاملا على روح التعاون والمرونة التي سادت دوما التعاون بين الأمم المتحدة وهايتي. ومن المؤكد أن إسهام بعثة الأمم المتحدة سيكون ضروريا لإجراء الانتخابات في أفضل الظروف الأمنية الممكنة، وهو أمر رئيسي لمصداقية الانتخابات وشرعيتها. وفي السياق نفسه، تؤيد الحكومة نشر بعثات دولية لمراقبة الانتخابات، مما يمكن من الإسهام في تحسين الثقة بالعملية.

وتولي حكومة هايتي أهمية كبيرة للدور البناء بشكل بارز الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هايتي. وهي تعرب مجددا عن امتنانها لجميع الدول الأعضاء التي لا تزال، بروح التضامن والتعاون الدولي، تقدم الدعم لشعب هايتي في مسيرته صوب بناء سيادة القانون ومجتمع ديمقراطي. وأعرب عن امتنان الحكومة للدول الصديقة في نصف الكرة التي لم تدخر وسعا

في الآونة الأخيرة في لفت انتباه المجلس إلى ضرورة تقديم المجتمع الدولي للدعم المستمر لهايتي وشعبها.

ونشيد بآفاق استمرار تقديم تلك المعونة في دورة الانتخابات المقبلة، التي ندرك جميعا أهميتها. ويجب ألا نتغاضى عن الهدف النهائي، وهو أيضا أساس بعثة الأمم المتحدة ذاته، وهو تحديدا توطيد سيادة القانون وتحقيق الاستقرار الطويل الأمد، الذي يكفل استدامة الديمقراطية والنمو والتنمية في هايتي.

ولذلك السبب من الأهمية البالغة بمكان بذل كل الجهود لتشجيع لنقل تدريجي ومنظم لمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة. ولا بد لذلك النقل، في جميع مراحله، أن يأخذ بعين الاعتبار التقدم المحرز وأوجه الضعف القائمة. ويجب الحرص على وجه الخصوص على تجنب أي انسحاب تدريجي سابق لأوانه ويمكن أن يحدث فراغا في الحالة الأمنية، على نحو ما ذكر بوضوح شديد في أحدث تقارير الأمين العام.

ومرة أخرى أشكر الأمين العام على تقريره، الذي لا شك في أنه سيشكل أعمال المجلس فيما يتعلق بتطور بعثة الأمم المتحدة واعادة تشكيلها، وأؤكد على عزم الحكومة الهايتية على مواصلة العمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن والأمانة العامة لإنجاز الولاية الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل، على وجه الخصوص، في أن يولي المجلس اهتمامه لهايتي على سبيل الأولوية وأن يتخذ أية تدابير للمتابعة يراها ضرورية على أساس طلبات الحكومة الهايتية.

إن هايتي أقدم كيان أنشأته فرنسا في الأميركتين. وأنتم، سيدي، تعلمون بالعلاقات التاريخية والثقافية الخاصة – وكل أنواع العلاقات الأخرى، بين بلدي وبلدكم. وذكرتم في وقت سابق أن فرنسا تقف صفا واحدا مع هايتي. وأود أن أؤكد لكم مجددا على أن هايتي تشاطر فرنسا علاقة أسرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): نشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية. وأجدد التأكيد على الاحترام الذي تكنه حكومة بلدي لقيادتها والدعم المستمر الذي تقدمه لتوطيد السلام والديمقراطية في هايتي. ونشيد بالبلدان المساهمة بقوات وبموظفي الأمم المتحدة المنتشرين في هايتي. كما أرحب هنا بيننا بوجود الممثل الدائم لهايتي، السفير ريغيس.

وأود ابدأ بياني على نحو إيجابي. فالبرازيل تتفق مع الاقتصادي البريطاني بول كولير على أن هناك أسبابا للشعور بالتفاؤل حيال مستقبل هايتي وهي: خلو هايتي من النزاعات العرقية، وموقعها في منطقة يسودها السلام والتعاون، وقربها من أكبر سوق في العالم، ومهاجروها الذين يتمتعون بالدينامية والمهارة العالية في العديد من البلدان المتقدمة النمو. وأضيف إلى تلك القائمة قدرة الشعب الهايتي على الصمود والشجاعة التي يتحلى بها.

إن هايتي هي أول جمهورية للسود في الأمريكتين، وكانت مصدر إلهام للعديد من حركات التحرر في القرن التاسع عشر. ورغم ذلك التاريخ، عُزل البلد، بل وحتى أهمل في المنطقة لبعض الوقت. وجرى اليوم الترحيب بهايتي ودمجها في سياقها الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بفضل الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وإسهامات بلدان المنطقة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ويجب أن نقر أيضا بالتقدم الذي أحرزته هايتي منذ وقوع الزلزال، وقد جرى تسليط الضوء على جانب كبير منه في تقرير الأمين العام (S/2015/157). وعدا استقرار الاقتصاد

الكلي في هايتي، من المشجع للغاية رؤية تحسن في المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، بفضل الجهود التي تبذلها كل من الحكومة، وباقي أصحاب المصلحة، وقد ركزت على التعليم والصحة والحد من عدم المساواة والفقر المدقع. وفي هذا الصدد، أود تسليط الضوء على الأثر الحقيقي لعدد من البرامج التي وضعت في السنوات الأخيرة، مثل ''تي منمن شيري'' في مجال التعليم و ''أبا غرنغو'' في مجال الأمن الغذائي. كما أن انخفاض عدد المشردين هو أيضا أمر ملحوظ.

(تكلم بالإنكليزية)

إن البرازيل ترحب بزيارة مجلس الأمن إلى هايتي خلال شهر كانون الثاني/يناير الماضي، وهذا أمر مهم من حيث تجديد الدعم الدولي لهايتي وتشجيع الحكومة على سرعة تنظيم الانتخابات. وقد أسهمت الرسالة الموحدة والبناءة التي نقلت للأطراف الفاعلة السياسية في هايتي مباشرة إلى الإنجازات السياسية الأخيرة. ونحن ندرك تماما، مع ذلك، أن العملية لا تزال تتطلب مراقبة دقيقة.

وتؤيد البرازيل التقييم الإيجابي للأمين العام بشأن الاستقرار والأمن في هايتي. ومع الاعتراف بأنه لا تزال هناك أسباب تدعو للقلق في المجال الأمني، بما في ذلك فيما يخص العملية الانتخابية المقبلة، إلا أن الأداء المعزز للشرطة في مجال منع الجرائم والسيطرة على الاضطرابات المدنية، هو أمر يستحق الإشادة.

ولا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى الرضا المفرط عن النفس. حيث لا يزال يتعين على الشرطة الوطنية الهايتية إحراز المزيد من التقدم. ونحن نشجعها على مواصلة الاستفادة من جهود بعثة الأمم المتحدة، لضمان النقل الناجح للمسؤولية عن الأمن في المناطق المهمة.

ويشير العدد الصغير نسبيا من العمليات الذي تتطلب مشاركة فعالة من جانب الوحدة العسكرية التابعة للبعثة منذ التقرير السابق (S/2014/617) إلى كل من القدرة المتزايدة للشرطة الوطنية الهايتية، وحقيقة أن تهديد الاستقرار الحالي في هايتي يستدعي بشكل متزايد استجابة عسكرية أقل بطبيعتها.

وفي هذا السياق، يعد استمرار الانسحاب الذي ينص عليه القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) أمرا طبيعيا، حيث لم يحدث تدهور كبير في الحالة الأمنية، ولا نواجه تحديات لم تكن متوقعة عندما اتخذ القرار بتنفيذ الانسحاب خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ومع ذلك، أدت ظروف جديدة إلى تدهور الحالة الميدانية، ويمكن النظر في تنقيح مجلس الأمن لتركيز أنشطة البعثة.

إننا ندرك أن العملية الانتخابية قد تؤدي إلى تفاقم التوترات، وبالتالي فإننا نؤيد توصية الأمين العام استعراض موقف الأفراد النظاميين، وذلك لضمان أقصى قدر من الوضوح والاستفادة الكاملة من مستويات القوة المسموح بها.

ونتفق مع رأي الأمين العام المتعلق بأهمية ضمان القيادة الهايتية للعملية الانتخابية المقبلة. ويتعين أن يترافق الوجود الأخف للبعثة بدور أقوى للمؤسسات الوطنية.

ورغم إعادة تشكيل البعثة، ينبغي لها مواصلة تعزيز ثقافة السلام من خلال الحفاظ على الأدوات المخولة لها بموجب الولاية، لتطوير المشاريع ذات الأثر السريع والمتعلقة بالحد من أعمال العنف في المجتمع المحلي، فضلا عن القدرة الهندسية الكافية.

وترحب البرازيل بالجهود التي يبذلها الفريق القطري للأمم المتحدة، من أجل تعزيز إطار استراتيجي شامل ومتكامل يتماشى مع أولويات هايتي. ويتمثل التحدي من الآن فصاعدا في استدامة المكاسب التي تحققت خلال السنوات الأخيرة،

وإتاحة خفض تدريجي لوجود قوات الأمم المتحدة، في حين يتقدم البلد في اتجاه مرحلة من الاستقرار المتزايد، مع تحقيق تقدم مؤسسي واقتصادي واجتماعي.

وفي إطار تلك العملية، ينبغي أن تسترشد علاقة المجتمع الدولي مع هايتي على نحو متزايد بإنشاء شراكات قادرة على تحسين الظروف المعيشية داخل هايتي، التي هي البلد الوحيد في الأمريكتين الذي يزال يصنف بأنه أحد البلدان الأقل نموا.

ومن دون أن ننسى التحديات الهائلة التي لا تزال تواجه البلد فيما يتعلق بالتحديث، فإن البرازيل مقتنعة بأننا يجب أن نواصل التطلع إلى مستقبل هايتي بتفاؤل.

وعلى الرغم من القلق الناجم عن الأزمة السياسية التي أدت إلى شلل في البرلمان، فإننا نرحب بمختلف المفاوضات التي أدت إلى تشكيل حكومة انتقالية، وتعيين أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت، واعتماد قانون الانتخابات بموجب مرسوم رئاسي مؤخرا.

وتأمل البرازيل أن يقود ويسهم التقدم المحرز، والسلوك البناء للأطراف السياسية الفاعلة في هايتي، في خروج البلد من الأزمة، وإجراء انتخابات نزيهة وشفافة.

إن التزام البرازيل تجاه هايتي هو التزام طويل الأجل. وسيجعل سيناريو المأزق السياسي الممتد زمنيا، وانتشار المصالح القطاعية على حساب الرفاهية الجماعية مهمتنا أكثر صعوبة. ولذلك، فإننا نحث القادة الهايتيين على المثابرة في جهودهم الرامية إلى تعميق التعاقد الاجتماعي، وتوطيد الديمقراطية في هايتي في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاريرا كاسترو (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السفيرة سندرا أونوري، على عرضها المفيد للغاية، فضلا عن تقديمها تقرير الأمين العام (S/2015/157). ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للممثلة الخاصة، وللعمل الذي يجري تنفيذه في الميدان في هايتي. كما نود أن نشكر الممثل الدائم لهايتي على ملاحظاته القيمة.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن يكون لي صوت مثل صوت الممثل الدائم لهايتي. يمكن أن نطلق عليه لقب بافاروتي الدبلوماسية.

(تكلم بالإسبانية)

وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط فيما يخص تقرير الأمين العام. أولا وقبل كل شيء، لا نزال نأسف بعمق لواقع عدم التمكن من إجراء الانتخابات التي ظلت معلقة لفترة طويلة في هايتي. ونحن نأسف لحقيقة أن ذلك أدى إلى حل البرلمان الهايتي، الذي تم خلال شهر كانون الثاني/يناير.

كما نرحب بإقرار الإطار القانوني والجدول الزمني للانتخابات مؤخرا، ونعتقد أن ذلك يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ونظرا لحقيقة أن الانتخابات قد ظلت معلقة لفترة طويلة، فإننا نأمل في مضاعفة الجهود، واتخاذ تدابير إضافية لضمان إجراء الانتخابات هذا العام.

وكما كررنا مرات عدة، على مدى السنوات الأربع الماضية، فإن الانتخابات هي أمر بالغ الأهمية. حيث يعتمد حسن سير المؤسسات الديمقراطية على حسن سير الانتخابات. ويساورنا القلق جراء أن التأخير في إجراء الانتخابات يؤثر بشكل خطير على نظام الضوابط والتوازنات التي تتيح العمل الفعال للديمقراطية في هايتي.

ثانيا، لاحظنا أن تسوية الخلافات السياسية من خلال الحوار، كان أمرا أساسيا للتقدم المحرز في مختلف المجالات في هايتي. ومن جهة، لا يمكننا أن نأمل في حلول بسيطة لمشاكل بالغة التعقيد. ومن ناحية أخرى، فإننا نعلم أن حل مشاكل

هايتي يوجد أساسا بين أيدي الشعب الهايتي. ومع ذلك، فإن الرسالة التي نود توجيهها اليوم هو أنه يتعين على قادة هايتي في السلطتين التنفيذية والتشريعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، أن يكونوا على مستوى التحدي والتعاون والعمل معا بشكل بناء لإحداث التنمية في البلد.

ونود أن نؤكد أهمية الاستراتيجيات الوطنية التي تؤدي إلى تحقيق المصالحة وتجنب حصول الفائز على كل شيء. وتغلق مثل هذه الحالات الباب أمام التوافق الحقيقي والالتزامات الجادة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالمبادرات والمساعي الحميدة والأنشطة التي تقوم بها الممثلة الخاصة للأمين العام.

ثالثا، يحذر تقرير الأمين العام تحديدا من حقيقة إمكانية أن تؤدي الانتخابات المقبلة إلى تفاقم التوترات السياسية في البلد. ومن المهم جدا، في هذا الصدد، مواصلة البعثة عملية تركيز أنشطتها. وكما يعلم المجلس جيدا، فإن وجود بيئة أمنية سليمة، أمر ضروري لإجراء عملية انتخابية طال انتظارها. ونحيط علما بالشواغل التي أعربت عنها حكومة هايتي، ونعتقد أنه ينبغي أن يكون ثمة تجاوب مع الطلبات الواردة في رسالة الرئيس مارتيلي إلى الأمين العام، التي أكدها ممثل هايتي هنا اليوم. ونود أن نكرر التعليقات التي أدلى بها ممثلو إسبانيا وفنزويلا وشيلي ونيوزيلندا، المتعلقة بالدعوة إلى الانفتاح في هذا الصدد.

يعطي تقرير الأمين العام لمحة عامة عن الحالة الأمنية المستمرة عموما في البلد. وفي الوقت نفسه، فإنه يشير إلى زيادة في أعمال العنف والاضطرابات المدنية والنشاط الإجرامي. ونلاحظ التقدم المحرز في زيادة قدرة الشرطة الوطنية الهايتية. ونحن ندرك أن الشرطة ليست بعد في وضع يمكنها من الاستجابة بفعالية، من دون مساعدة، للحوادث التي تنطوي على عدم الاستقرار والمظاهرات. لذلك، لا يزال استمرار الدعم القوي للبعثة ضروريا. وهناك وظائف مهمة ينبغي للبعثة الاستمرار في ضمانها، مثل إدارة السجون في هايتي. ويجب عليها كذلك الاضطلاع بدور تتزايد أهميته في مجال إصلاح القطاع الأمني، وفي مجال مراقبة وأمن الحدود.

رابعاً، يجب البدء في جهود جادة لبناء السلام ما دامت بعثة الأمم المتحد موجودة ويمكنها أن تؤدي المهام المناسبة واتخاذ التدابير لضمان ألا يفضي التحول المستقبلي للبعثة إلى فراغات في مجال الأمن أو يترتب عليه انخفاض مستوى التزام المجتمع الدولي أو دعمه. ولا بد من اعتماد نهج شامل، وخاصة من جانب البلدان المساهمة بقوات أو أفراد شرطة، وذلك لضمان إيلاء الاعتبار الكامل لآراء تلك البلدان، مثل غواتيمالا. وبالمثل، لا بد من ضمان أن يتم مختلف مراحل الانسحاب التدريجي للبعثة على أساس مشاورات مع حكومة هايتي.

ونحيط علماً بالفقرة ٥٥ من تقرير الأمين العام (S/2015/157). وأي خطة انتقالية تقتضي إجراء مناقشات شاملة واسعة النطاق بشأن كيفية تغيير ولاية البعثة وهيكلها وطبيعتها لضمان أن يكون انسحابها التدريجي مرتبطاً بتطوير البلد لمؤسسات أقوى وتحقيق تقدم كبير صوب الاستقرار والتنمية الدائمين. وينبغي للبعثة والفريق القطري للأمم المتحدة أن يعملا معاً في الوقت المناسب لإنجاز خطة انتقالية ترمي إلى دعم أولويات الحكومة لتعزيز الاستقرار والتنمية بهدف التسليم النهائي للمسؤوليات من جانب بعثة الأمم المتحدة.

خامساً، إن بعثة الأمم المتحدة هي قصة نجاح، ولكن هذا ليس كل شيء. فلن يتحقق الأمن والاستقرار السياسي الدائم إلا من خلال الوجود الفعال للجيش والشرطة، لا من خلال عملية سياسية فحسب. وثمة حاجة أيضا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام. والكثير من جوانب التقدم في هايتي ما زال هشاً، خصوصاً بعد الصعاب الجمة التي مرت بها هايتي في السنوات الخمس الأخيرة. وحالة هايتي تذكرنا مرة

أخرى بأنه ينبغي ألا نعتبر الأمن والتنمية مجالين منفصلين. فهما مرتبطان بشكل وثيق.

أخيراً، فإن غواتيمالا ستبقى ملتزمة التزاماً راسخاً بالبعثة وبهايتي. ونرى أن الجهود المستمرة لقادة هايتي، والعزم الثابت لشعبها الرائع، واستمرار دعم المجتمع الدولي، من شأنه أن يضمن تمكين هايتي من تحقيق أمن دائم وديمقراطية مستقرة تمتد جذورها في التحسين الاجتماعي والاقتصادي لصالح الجميع. وهايتي يجب أن تختار طريقها الخاص، ولا بد لنا جميعا أن نسهم في مساعدة شعب هايتي على تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد موراليس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية، والتقدير لجهودها العظيمة لدعم الشعب والسلطات في هايتي.

في الأيام الأخيرة، شهدنا تقدماً كبيراً على طريق ترسيخ الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الهايتية. وفي حين ظل الوضع السياسي الداخلي معقداً، يظل من اللافت أنه، وبعد مشاورات واسعة مع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي، اقترح المجلس الانتخابي جدولاً زمنياً للانتخابات بعد التأجيل المتكرر، ما قد يؤدي إلى تلبية تطلعات الشعب الهايتي. ونقدر أيضا أن الرئيس مارتيلي رحب بالاقتراح وأعلن رسميا عن عقد الانتخابات للسلطات الرئاسية والتشريعية والبلدية والمحلية من ثلاث جولات. وعقد عملية انتخابات ناجحة يشكل تحديات كبيرة أمام السلطات الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمجتمع الدولي. وحجم المهمة كبير، إذا أخذنا في الاعتبار عدد مراكز التصويت التي ستجرى فيها الانتخابات، والترتيبات اللوجستية ونطاق الانتخابات، التي ستغطى كل أنحاء البلد.

ومع ذلك، يجب أن تجرى الانتخابات بطريقة حرة وسلمية وجامعة، ووفقاً للإطار التنظيمي المعمول به. وسيكون ذلك أمراً حاسماً، لا بالنسبة لتوحيد المؤسسات الهايتية واكتسابها الشرعية فحسب، ولكن أيضا بالنسبة للسكان لكي يكون لهم صوت من خلال ممثليهم فيما يتعلق بمستقبل البلاد. وهايتي يجب أن تركز على الجوانب ذات الأولوية، وعلى المجتمع الدولي أن يقدم الدعم والمساعدة الضرورية. ولذلك، يجب التقيد بالجدول الزمني للانتخابات بشكل صارم، ويجب أن تتوفر للسلطات المسؤولة عن الإعداد للانتخابات وعقدها الموارد الضرورية لحسن أداء واجباتها. ولا يقل أهمية العمل المشترك والتعاون والحوار البناء مع كل القطاعات السياسية في هايتي. والعمل الذي تقوم به مع السلطات الوطنية يجب أن يصون مصداقية العملية الانتخابية، التي يجب أن تهيأ لها بيئة سلمية ومستقرة. وفي هذا السياق، ينبغي معالجة أي خلافات بين الأطراف السياسية من خلال السبل المؤسسية المناسبة القائمة مع تجنب الاستقطاب الذي من شأنه أن يهدد استقرار البلاد ونتائج الانتخابات.

وتؤدي بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دوراً أساسياً في دعم الانتخابات التي تتيح فرصة مهمة سواء للتغلب على الأزمة السياسية وتطبيع النظام الديمقراطي في البلاد من أجل دعم إنشاء القدرات والمؤسسات الوطنية في المسائل الانتخابية وتعزيزها على المدى الطويل. وفي ضوء ذلك، لا بد لنا من تحديد مجالات واضحة ومناسبة للعمل معاً، وتقديم الدعم الضروري استجابة لاحتياجات السلطات الوطنية. ويجب الاعتراف بالملكية والقيادة الوطنيتين في إدارة العملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لتقديم الدعم اللازم للسلطات الوطنية في المسائل الفنية المتعلقة

بالانتخابات والاستجابة لدعوة الحكومة إلى تنظيم بعثات لمراقبة الانتخابات، التي يمكن أن يكون حضورها بالغ الأهمية في ضمان شرعية تلك العملية.

وفي حين ذكر الأمين العام في تقريره (S/2015/157) أن الوضع الأمني في البلاد لا يزال مستقراً، وأن الشرطة الوطنية الهايتية قد أحرزت تقدماً كبيراً، لا بد أن نعي أن ذلك البلد لا يزال بعيداً عن تحقيق هدفه في مجال الأمن، كما ذكر الرئيس مارتيلي في اتصاله مع الأمين العام مؤخراً. والوضع الأمني المعقد، الذي شهد طفرات في أنواع معينة من الجريمة والقلاقل المدنية، يجب أن يُفهم الآن أيضاً من زاوية المخاطر الأمنية تلك، وخاصة في سياق ما ينشأ منها خلال العملية الانتخابية المطولة نسبياً التي ستجرى في بيئة تتسم بالاستقطاب السياسي. ولذلك، لا يمكننا أن نكتفي بالشعور بالرضا. ويجب أن يتوخى مجلس الأمن والبعثة اليقظة فيما يتعلق بالتهديدات والتطورات على الأرض والاستجابة لطلبات حكومة هايتي، عملاً بالقرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، حتى يتسنى للبعثة أن تتصرف في أي وقت لمواءمة ولايتها ومستويات القوة، والحفاظ على المستوى الحالي من الاستقرار والأمن في البلد. ومن المهم أيضا أن تكون الأمانة العامة قادرة على اتخاذ الإجراءات الضرورية على الفور لتحقيق الاستفادة الكاملة من البلدان المأذون لها بالمساهمة بأفراد شرطة أو قوات، بحيث تكون جاهزة لتلبية النداء.

ولن تنتهي التحديات التي تواجه هايتي بانتهاء الانتخابات. ومع أهمية تلك الانتخابات، لا يمكن أن نغفل عن ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل، في جملة أمور. لذلك، يتعين على بعثة الأمم المتحدة مواصلة دعم الجهود الوطنية ومواكبة الحقائق على أرض الواقع، والنهوض بنقل المسؤوليات إلى السلطات الوطنية والفريق القطري حالما تكون الظروف مؤاتية لذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/157) والممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية. كما أود أن أشكر زميلي، الممثل الدائم لهايتي، على بيانه. وتؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت إثر الهزة الأرضية التي وقعت في عام ٢٠١٠ والتقدم الأكيد الذي أحرز منذ ذلك الحين، لا تزال هايتي تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية وإنمائية جمة. وقد التزم البلد بالسعي إلى الاستقرار والبناء على الإنجازات الديمقراطية، الأمر الذي سيكون حيوي الأهمية بالنسبة لمستقبله في الأجلين القصير والطويل. والاختلالات الاجتماعية – الاقتصادية الخطيرة القائمة تشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار البلد وأمنه.

إن الاتحاد الأوروبي، وهو الشريك المخلص لهايتي حتى قبل وقوع كارثة عام ٢٠١٠ ولم ينفكّ عن كونه كذلك وأكثر منذ وقوعها، مصمم على العمل في انسجام مع الشركاء الآخرين لتقديم الدعم لها في هذه المرحلة الحساسة جداً.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باستمرار الانخفاض في عدد المشردين الذين يعيشون في المخيمات بعد أكثر من خمس

سنوات على الزلزال. بيد أن قرابة ٨٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا يعانون ظروفا معيشية مزرية وهم أكثر ضعفاً من أي وقت مضى. ولذلك فمن الضروري أن تواصل حكومة هايتي جهودها الرامية إلى ضمان أن يتوفر لهم أحوال معيشية مقبولة وأن تحترم حقوقهم الإنسانية الأساسية. وبالنظر إلى تلك الاحتياجات، يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء التزاماً راسخاً بمواصلة تقديم مساعدتها الإنسانية إلى هايتي. وعلى سبيل المثال، قرر الاتحاد الأوروبي هذا العام مواصلة الاستجابة الإنسانية في هايتي من خلال برنامج بقيمة ١١,٦ مليون يورو مصمم لتلبية احتياجات المشردين، واحتواء وباء الكوليرا، وتقديم المساعدة المستدامة لسكان الريف الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، سوف نسهم في تحسين التأهب للكوارث الطبيعية.

ومن المهم أيضاً تعزيز قدرة الشعب على التكيف. وفي هذا الصدد، يقدّم الاتحاد الأوروبي كامل الدعم إلى نداء هايتي للفترة الانتقالية ٢٠١٥-٢٠١٦، الذي أطلقته مؤخراً السلطات الهايتية والأمم المتحدة، وهي استراتيجية تتمحور حول القدرة على الصمود. كما أن الاتحاد الأوروبي بدأ وضع استراتيجية للقدرة على الصمود في هايتي ترمي إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة.

وفيما يتعلّق بالمعونة الإنمائية والتعاون، وقّع الاتحاد الأوروبي وحكومة هايتي اتفاقاً للتخطيط للفترة من ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠ بميزانية قدرها ٤٢٠ مليون يورو، بما أن الأموال التي كانت متاحة خلال فترة التخطيط السابقة قد خصصت بالكامل. وهذا دليل على استمرار التزام الاتحاد الأوروبي بدعم استراتيجية الحكومة للتنمية والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وفي عام ٢٠١٤، وقّع الاتحاد الأوروبي وحكومة هايتي اتفاقاً لمشروع بقيمة ١٢٠ مليون يورو دعماً لإصلاح الدولة، الذي يهدف إلى زيادة قدرة الميزانية في الدولة على تعزيز الإصلاح الضريبي، فضلاً عن تحسين إدارة المالية العامة، ودعم تنفيذ السياسة الوطنية للتعليم الابتدائي، وتعزيز الحكم الرشيد. وهذا يقدم إسهامات أساسية في أداء الدولة الهايتية بطريقة ناجعة، وبالتالي في استقرار البلد.

وفضلاً عن ذلك، هناك عدة مجالات في حاجة إلى التدخل يشملها برنامج الاتحاد الأوروبي للفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠، مثل التخطيط الحضري والتعليم ودعم الإصلاح الإداري للدولة، والتي يمكن أن تسهم في خطة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الكوليرا. تعمل المفوضية الأوروبية على التأكد من أن القدرة على الصمود مدمجة في جميع برامجها من أجل الحفاظ على الصلات القائمة بين المساعدة الإنسانية والتنمية. ويجري حالياً وضع الإطار الإنمائي الإنساني المشترك. وفي هذا السياق، لا يزال الاتحاد الأوروبي منفتحاً إزاء مواصلة الحوار مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل دراسة إمكانيات محددة للتعاون.

لا تستطيع هايتي تحمل أزمة سياسية وأمنية كبيرة أخرى، ويجب أن تضمن أن التقدم الذي أحرزته لا يمكن عكس اتجاهه. وفي هذا الصدد، وبالتنسيق مع الأعضاء الآخرين في الفريق الأساسي، حافظ الاتحاد الأوروبي في الأشهر القليلة الماضية على الاتصالات مع مختلف الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة من أجل تشجيع الحوار والتوصل إلى الالتزامات الضرورية لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، والتي يجب أن تكون شفافة وموثوقة وشاملة للجميع. وعلى الرغم من أنه لم يتسن سن القانون الانتخابي الجديد بحلول ١٢ كانون الثاني/يناير، وأنه نتيجة لذلك أصبح مجلس الشيوخ وبالتالي السلطة التشريعية كلها غير فاعلين، فقد تم التوصل إلى اتفاق مع جزء من المعارضة على تشكيل حكومة جديدة وإنشاء مجلس انتخابي مؤقت جديد. ولقد

حدد المجلس الانتخابي جدولاً زمنياً انتخابياً ويحدونا الأمل في أن تبدأ العملية الانتخابية قريباً.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالرئيس مارتيلي لقبوله تقديم تضحيات كبيرة من أجل تعزيز التوافق في الآراء بشأن الخروج من الأزمة، ويدعو الأطراف السياسية الفاعلة إلى الالتزام بعملية انتخابية سلمية ومسؤولة. وسيقدّم الاتحاد الأوروبي إلى العملية دعماً كبيراً. وتحقيقاً لهذه الغاية، بالإضافة إلى مساهمة بقيمة ٥ ملايين يورو إلى صندوق الانتخابات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكننا النظر في إرسال بعثة لمراقبة الانتخابات، أو على أقل تقدير مجموعة من خبراء الانتخابات، كما كان الأمر في انتخابات عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، وإلى جانب الحوار السياسي الرفيع المستوى مع حكومة هايتي، يواصل الاتحاد الأوروبي المناقشات والعمل الاستشاري مع نادي مدريد والتي تستهدف عدداً كبيراً من الجهات صاحبة المصلحة من المؤسسات والمجتمع المدني. يهدف البرنامج إلى تجاوز دراسة المسائل الانتخابية ومعالجة المزيد من المواضيع العامة المتعلقة بالإدارة وتعزيز سيادة القانون وإصلاح الإطار الدستوري.

كما نلاحظ، في إطار التحسن العام في الحالة الأمنية، زيادة كبيرة في الاحتجاجات المدفوعة بالعوامل الاجتماعية – الاقتصادية واللجوء إلى العنف. وفي سياق سنة من الانتخابات الهامة والمعقدة جداً، يرى الاتحاد الأوروبي أن مناخاً سياسياً أكثر استقراراً وشمولاً للجميع يتجاوز الانقسامات السياسية والمصالح القصيرة الأجل يغدو أمراً أساسياً بدرجة كبيرة. ولذلك تظلّ مساهمة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالغة الأهمية للديمقراطية والسلام والاستقرار في البلد. وفي رأي الاتحاد الأوروبي، فإن وجود الوحدات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة ما زال قادراً على أن يقدم مساهمة كبيرة في كفالة السلام والاستقرار في هايتي خلال فترة الانتخابات، وفقاً للقرار ٢١٨٠ (٢٠١٤).

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي للإسهام الهام للبعثة، أثناء عشر سنوات من وجودها، في تحقيق استقرار الأمن وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بدعم جهود السلطات الهايتية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل ضمان مستقبل أفضل لشعب هايتي كلّه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، والسيدة ساندرا أونوري على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمتها لنا.

ترحب المكسيك بحقيقة أن الحالة في هايتي قد أظهرت إحراز بعض التقدم في مجالات الأمن وتعزيز سيادة القانون وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية. ومع ذلك، يساورنا القلق مرة أخرى من أن البلد لم يتمكن من إجراء الانتخابات كما كان متوقعاً. ولذلك نجدد دعوتنا إلى القوى السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في هايتي لوضع المصالح الجماعية في المقام الأول، من خلال حوار بناء لضمان أن الانتخابات ستعقد في عام ٢٠١٥.

إن حقيقة أن الفترة السابقة للانتخابات تزامنت مع غياب برلمان فاعل وتصاعد جائحات العنف تشكل تحديات خاصة يمكن أن تعرقل التقدم المحرز على مدى الأعوام الـ ١١ الماضية. تلك الأحداث تذكرة بالصلات المتأصلة بين الأمن والتنمية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان التي تشكل ركيزة أساسية لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وفي سياق إعادة التشكيل اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عملا بالقرار ٢٠١٨ (٢٠١٤)، تشاطر المكسيك مناشدات الأمين العام والحكومة الهايتية وقائد القوة ضمان تهيئة بيئة أمنية مستقرة من أجل أن يكلل بالنجاح اختتام العمليات السياسية والمؤسسية المنتظرة. ويجب أن نستفيد من الطابع المتعدد الأبعاد لبعثة الأمم المتحدة في مواجهة الحالات السائدة التي تحتاج فيها حكومة هايتي وشعبها بوضوح إلى إسهام بعثة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتوفير الأمن وتعزيز مؤسسات هايتي على السواء.

لقد مثلت الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس في كانون الثاني/يناير إلى هايتي بناء على طلب شيلي والولايات المتحدة إبداء واضحا لالتزام هذا الجهاز بالنظر بصورة مباشرة في الحالة على أرض الواقع، والحصول بصورة مباشرة على المزيد من المعلومات الكافية والأفضل عن الصعوبات التي لا يزال يواجهها البلد الكاريبي وتحديد الخطوات المقبلة بطريقة أكثر معيارية. وينبغي الإصغاء لمناشدة رئيس دولة هايتي الأمين العام إبقاء وجود مرئي وقوي في العناصر العسكرية والشرطية لبعثة الأمم المتحدة وطلبه تعليق عملية تخفيض قوام البعثة وتحليلهما من منظورهما المناسب ومن وجهة نظر الحالة الانتخابية الجارية.

وترى المكسيك أن تخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة وسحبها في نهاية المطاف ينبغي أن يكونا تدريجيين ولكن بعناية ويجب أن يقوما على أساس خطة انتقالية منسقة فيما بين البعثة والدول الأعضاء والأمم المتحدة، لا سيما البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بشرطة، وبخاصة الحكومة الهايتية. فالجداول الزمنية المحددة مسبقا تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية، وحالة هايتي ليست استثناء. والانسحاب المفاجئ للبعثة يمكن أن يزيد تعقيد حالة عدم الاستقرار السياسي، مع ما يترتب عليه من مخاطر عواقب لا تحصى. ونحن على ثقة بأنه بنظره في مستقبل بعثة الأمم المتحدة، سيتخذ المجلس قرارات بدون أن يعرض الأمن للخطر وبما يمكن أبناء هايتي والمجتمع الدولي بأسره من توطيد ما تحقق من مكاسب لجعل هايتي قصة نجاح أخرى.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأنه بعد اعلان المكسيك أنها ستستأنف مشاركتها بشكل تدريجي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا سنساهم في المستقبل القريب بإيفاد موظفين – وهما تحديدا رائد بحرية/ إختصاصي اتصالات ورائد مشاه من أركان القيادة العسكرية سيضطلعان بدور استشاري ودور لتخطيط العمليات في مقر بعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. كما أود أن أعرب عن تقديري وشكري للسيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية الهامة للغاية. وأود أن أشكر موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على التزامهم وعملهم في ظروف صعبة للغاية.

(تكلم بالإنكليزية)

ونشيد بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الصادر في ٤ آذار/مارس (S/2015/157). وبالرغم من التحديات المختلفة المستمرة، فإننا مسرورون للغاية إذ نرى إحراز التقدم واتخاذ خطوات إيجابية في عملية تحقيق الاستقرار والتعافي في هايتي. ونشيد بالتطورات التي حدثت في العملية السياسية، التي تشمل عقد الانتخابات التي تأخرت لفترة طويلة، وزيادة قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وانخفاض بنسبة ٥٠ في المائة للإصابات الجديدة بالكوليرا

في العام الماضي وما إلى ذلك، وهي نتيجة لجهود السلطات الهايتية وشعبها والمجتمع الدولي، بما في ذلك، بطبيعة الحال، بعثة الأمم المتحدة. وتفخر اليابان برؤية حالات التحسن تلك في هايتي بالنظر إلى أن اليابان أوفدت ٢٢٠٠ تقريبا من أفراد قوات الدفاع الذاتي إلى البلد.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية في هايتي، تقدر اليابان تقديرا كبيرا التقدم الملموس الذي أحرز حتى الآن. وتشمل الأمثلة على ذلك إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت الجديد في كانون الثاني/يناير وإصدار رئيس هايتي للمرسوم الانتخابي في ٢ آذار/مارس وإعلان مواعيد الانتخابات في ١١ آذار/مارس. ويحدو اليابان أمل قوي في أن تجرى الانتخابات بطريقة عادلة وشفافة.

تولى الرئاسة السيد بيرتو.

ومن ذلك المنظور، وقعت حكومة اليابان على وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ١١ آذار/مارس لتقديم ما يقرب من مبلغ ٤,٥ ملايين دولار للمساعدة في إجراء الانتخابات بشكل سلس. كما نأمل أن يسهم هذا المسعى في بناء الدولة، الذي يشمل دعم الديمقراطية واحترام سيادة القانون واستقرار السلام.

ونشيد بالقرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الذي ينص على السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة وخفض مستويات قوام عنصر الشرطة. فالموارد البشرية والمالية التي يمكن أن تستثمرها الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام موارد محدودة. ومن الضروري أن نقلص حجم البعثات حينما تكون قد أحرزت تقدما ملموسا، إذ أن الحاجة حقيقية إلى إنشاء بعثات جديدة وتركيز أنشطة بعثات أخرى. ويعني نجاح أية بعثة لحفظ السلام أنها هيأت بيئة لم تعد فيها حاجة إلى وجود البعثة.

وفي الختام، أود أن أقول إن اليابان تعول على القيادة المستمرة والقوية التي تضطلع بها الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، لكي تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تحقيق النجاح في السياق الذي ذكرته من فوري، عن طريق إنجاز ولايتها، التي تشمل المساعدة على إجراء الانتخابات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ثورنبري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على مبادرته بعقد هذه المناقشة. كما أرحب بوجود الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرا أونوري، وأشيد بإحاطتها الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في هايتي (S/2015/157).

إن بيرو ملتزمة بتحقيق وتوطيد الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة وتعزيز المؤسسات في هايتي. ولذلك يشارك وفد بلدي بفعالية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ عام ٢٠٠٤ وهو يعتزم مواصلة المساهمة في هذه العملية، وهي البعثة الوحيدة لحفظ السلام في الأميركتين.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، لا سيما فيما يتعلق بالإقرار بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في دعم تحقيق الاستقرار والأمن في هايتي فضلا عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في البلد. وأود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

فبعد الأزمة السياسية والمؤسسية الخطيرة التي حالت دون عقد الانتخابات في الوقت المناسب لاستبدال السلطات المحلية وبالتالي تجنب الخلل في الكونغرس الهايتي بسبب عدم اكتمال النصاب، فإن وفد بلدي يشيد بنشر الجدول الزمني للانتخابات مؤخرا لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية

والبلدية والمحلية خلال النصف الثاني لهذا العام. وبالنسبة لبيرو تمثل الانتخابات مرحلة تاريخية في عملية توطيد الديمقراطية في هايتي، ولذلك السبب يجدد وفد بلدي دعوته جميع القوى السياسية الهايتية إلى التعاون مع السلطات الوطنية بغية اختتام تلك العمليات وإلى المشاركة بفعالية فيها. وإضافة إلى ذلك، نأمل أن يتعاون المجتمع الدولي في العملية ونتوقع أن نتلقى معلومات في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في التحضيرات وتنفيذ الجدول الزمني الانتخابي.

ورغم أن الحالة الأمنية في هايتي قد ظلت مستقرة بفضل الدعم الحاسم من بعثة الأمم المتحدة، فإن الحالة معقدة للغاية، بالنظر إلى زيادة المظاهرات، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، ونقص الخدمات الأساسية، وزيادة التوترات السياسية في السنوات التي ستجرى فيها الانتخابات.

وفي ظل هذه الخلفية، ترى بيرو أن الخفض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة – الذي سينفذ في الأسابيع المقبلة – قد يؤثر على القدرة التشغيلية للبعثة على المساعدة في ضمان تحقيق الأمن وتقديم المساعدة التقنية واللوجستية اللازمة لإجراء الجولات الثلاث من الانتخابات المقررة.

وتكرر بيرو تأكيد اعتقادها الراسخ بأن القرارات المتعلقة بمستقبل البعثة يجب أن يقتصر اتخاذها على أساس الأوضاع في الميدان – وهو المعيار الذي وضعت خطة تركيز البعثة استنادا إليه.

وفي حين أننا نقر بالتقدم المحرز في التأهيل المهني وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية، يلاحظ تقرير الأمين العام أن تلك المؤسسة لا تمتلك بعد القدرة على الحفاظ على النظام العام وضمان أمن السكان في جميع أنحاء البلد. وبالتالي فإن الأمر يتطلب التعاون التشغيلي والاستراتيجي من جانب البعثة. وفي هذا الصدد، نرى أن وجود البعثة في هايتي لا يزال يشكل ضرورة في العمل مع السلطات الهايتية للحفاظ على الأمن والنظام كجزء من عملية تحقيق الاستقرار وتعزيز الديمقراطية في البلد.

وما فتئ وفد بلدي ملتزما بمبدأ الملكية الوطنية، مع العلم بأن تحقيق السلام يجب أن يكون عملية وطنية بطبيعتها، تدعم فيها عمليات حفظ السلام السلطات الوطنية في تحديد أولوياتها الخاصة في تحقيق الاستقرار والتنمية وتنفيذها. ولذلك تؤكد بيرو من جديد دعمها للسلطات الدستورية الهايتية في مهمتها المتمثلة في تحقيق الاستقرار في هايتي، وتطلب إلى المجلس وضع موقف هايتي في الاعتبار عند اتخاذ قرارات بشأن الجدول الزمني لدخول ولاية البعثة في مرحلة انتقالية وفيما يتعلق بطبيعة مستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد. وقد أعرب الممثل الدائم لهايتي عن ذلك الموقف بصورة أكثر وضوحا أثناء المناقشة التي جرت هذا الصباح.

ونشارك في دعوة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم هايتي، مع الإشارة إلى أن ما نقدمه من مساعدة ينبغي أن يكون شاملا، نظرا للطابع المترابط للدعائم الثلاث التي تستند إليها أعمال المنظمة، وهي: صون السلم والأمن، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وختاما، يكرر وفد بلدي التأكيد على أن الإنجازات الهامة التي حققتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى الآن يجب ألا تؤدي بنا إلى الاعتقاد بأننا قد انتهينا من عملنا؛ فالأمر أكبر من ذلك بكثير. وقد أوضحت لنا التجربة ما خلفته التبعات الخطيرة في الماضي من معاناة عندما قررت المنظمة سحب وجودها من الميدان في مرحلة مبكرة للغاية. ولذلك يود بلدي أن تنجح البعثة في استكمال المهمة التي تضطلع بها بشكل جيد في هايتي، دون تحديد مواعيد نهائية متسرعة أو زائفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة بيرسيبال (الأرجنتين) (تكلمت بالفرنسية): أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونقدر ذكاء وفدكم واعتداله – وهما صفتان تشكلان أهمية حاسمة لتوجيه أعمال مجلس الأمن.

كما أود الإعراب عن تهنئتي الحارة إلى جميع الشعوب، بما في ذلك هايتي، التي تحتفل هذا الأسبوع بأسبوع اللغة الفرنسية والفرنكوفونية.

(تكلمت بالإسبانية)

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السفيرة ساندرا أونوري، على عرض تقرير الأمين العام (S/2015/157) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والإشادة بعملها الدؤوب بصفتها رئيسة البعثة. كما أود أن أنوه بصورة خاصة بالمداخلة القيمة للممثل الدائم لهايتي، السيد دونيس ريجيس.

عندما نظر مجلس الأمن في الحالة في هايتي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان من الصعب تصور إمكانية إجراء انتخابات تشريعية ومحلية جزئية (انظر S/PV.7262). ورحبنا في ذلك الوقت أيضا بما اتخذته هايتي من خطوات حاسمة نحو إجراء هذه الانتخابات. وها نحن اليوم نرى نتيجة ذلك. وتتخذ هايتي خطوات حاسمة نحو إجراء الانتخابات بفضل الجهود والحوار والعمل المشترك بين الأطراف الفاعلة السياسية والشعب الهايتي. وأود التأكيد على المشاركة الحاسمة من جانب الجماعات النسائية في بناء المزيد من الديمقراطية والسلام والأمن في هايتي.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2015/157)، أود أن أدلي بتعليقين.

أولا، أؤكد مجددا على أهمية المشاركة الكاملة من جانب حكومة هايتي في اتخاذ قرارات بشأن وجود الأمم المتحدة في البلد. ونرى أنه يجب ألا نتغاضى عن شواغل الحكومة الهايتية والسلطات الانتخابية الهايتية بشأن عدم وجود قوات في ست مناطق من أصل عشر نتيجة لتنفيذ قرار المجلس بالحد من حجم الوحدات العسكرية. وقد أدلى كلاهما ببيانات علنية في هذا الصدد، وطلبا دعم البعثة في المسائل اللوجستية والأمنية. وفي هذا الصدد، أشار الرئيس مارتيلي في رسالته إلى الأمين العام المؤرخة ٩ آذار/مارس – التي أشار إليها زملاء آخرون – إلى رغبته في أن تؤجل الأمم المتحدة عملية الانسحاب العسكري وأن تعزز قدرة الشرطة ووجود البعثة في الميدان.

ثانيا، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بتصاعد العنف مؤخرا بين العصابات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى تعقيد الحالة الأمنية في البلد. وكما شرحنا بعد اتخاذ القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، فإننا نرى أن الأمن لم يتحسن بالقدر الكافي الذي يسمح بالخفض التدريجي لقوام قوة البعثة بشكل سريع ومفاجئ.

وجنبا إلى جنب مع سائر بلدان منطقتنا، أكدت الأرجنتين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وأثناء التفاوض بشأن القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) على أهمية الحفاظ على ولاية البعثة وتشكيلها وعلى عدم النظر في الخيارات المتاحة لإعادة تشكيلها إلا بداية من عام ٢٠١٥. وقد فعلنا ذلك انطلاقا من حرصنا على الحفاظ على تحقيق الاستقرار خلال العملية الانتخابية والحاجة إلى تعزيز القدرات التشغيلية وموارد الشرطة الوطنية الهايتية، التي تمثل القوة التي ستكون مسؤولة في نهاية المطاف عن تحقيق الأمن بعد انسحاب المجتمع الدولي.

واستنادا إلى الجدول الزمني للانتخابات، سيجري البلد ثلاث جولات انتخابية، على مدى فترة تمتد ستة أشهر تقريبا في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، بالرغم من التقدم الكبير المحرز، فإن الشرطة الوطنية لا تزال تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحمل المسؤولية الكاملة عن تحقيق الأمن، ولا سيما

أثناء إجراء الانتخابات. ولذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الانخفاض السريع والمفاجئ للوحدات العسكرية، ومنع توفير ما يلزم من اللوجستيات، وتعزيز الأمن.

ونشعر بالقلق على وجه الخصوص من أنه بعد خفض العنصر العسكري بنسبة ٥٣ في المائة، لن يعد باستطاعته الاضطلاع بالمهام والدوريات الهامة للردع والوقاية التي يضطلع بها حتى الآن. وعلاوة على ذلك، وكما يعترف التقرير، لم يتم التوصل لقوام قوة عنصر الشرطة التي أذن بها مجلس الأمن، مما يعني أن ذلك الخفض لن يعوضه بالضرورة تعزيز قدرات الشرطة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الزيادة التي حدثت مؤخرا في العنف ووردت في التقرير، لا سيما بالنظر لأن الخفض التدريجي للوحدات العسكرية لم يكتمل بعد.

أخيراً، أود أن أقدم ثلاثة تعليقات قصيرة بشأن المسائل التي ذكرت في بعض البيانات، مع أنها ليست في صميم جدول أعمال المجلس.

وفيما يتعلق بالمظاهرات والاحتجاجات الاجتماعية التي تحدث، فإن جميع بلداننا - المتقدمة النمو والنامية - قد شهدت شعوبها تحتج وتطالب بالمزيد من الديمقراطية والحقوق والحريات. بيد أن ذلك لا يشكل دليلا على أن السلم والأمن الدوليين معرضان للخطر، أو أن البلد يواجه حالة حرجة. يجب أن نضمن - أي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمجتمع الدولي - أن تجري المظاهرات - تلك الاحتجاجات الاجتماعية المشروعة التي تحدث في جميع بلداننا - في إطار من القانون والديمقراطية وبدون عنف.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، فقد وردت إشارات إلى السجون. وأعتقد أن وجود أكثر من ١٠ ملايين شخص في السجون حول العالم هي مسألة تتطلب أن يتم النظر فيها جديا من قبل الهيئة المختصة في الأمم المتحدة. وتتفاوت الإعداد بشكل كبير حسب البلد، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نحو ٤٠ أو ٥٠ في المائة منهم لم تتم إدانتهم. إذن، هل ينبغي ألا يوجه اللوم إلى هايتي؟ كلا، وأود ببساطة أن نلاحظ أن هايتي ليست البلد الوحيد الذي يتعامل مع هذه المسألة.

أود أن نعترف بالعمل الهائل الذي يضطلع به المجتمع الدولي في مخيمات المشردين داخليا، حيث شرد قرابة الـ ٣٠٠ ٠٠٠ منهم بسبب الزلازل. وقد شهدت بعثة الأمم المتحدة حدثين رئيسيين خلال السنوات العشر الماضية: كارثة الزلزال وتفشي وباء الكوليرا. وكما أبلغتنا السيدة أونوري اليوم، فإن حوالي ٧٠ ٠٠٠ إلى ٨٠ ٠٠٠ شخص من بين نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في عام ٢٠١٢، يعيشون في مخيمات حاليا. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك تركيز على الظروف المعيشية في المخيمات.

وقد بذلت الأرجنتين، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، جهودا كبيرة من أجل دعم شعب وحكومة هايتي في جهودهما الرامية إلى تعزيز العملية الديمقراطية والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا السبب نرى أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ينبغي أن تظل في البلد ما دامت تقتضي الحاجة ذلك، لإظهار إمكانية العمل مع شعب البلد وحكومته من أجل تحقيق الأهداف التي نحن جميعا بحاجة ماسة إليها، وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام. والمسألة ليست في وجود بعثة الأمم المتحدة في الأبد؛ أنها الانتقال من المساعدة والأمن ألى التعاون من أجل التنمية.

وقد قال الرئيس الحالي، الذي سيتكلم للمرة الأولى أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، أن التضامن هو وسيلة لصنع التاريخ. ويحدونا الأمل في أن يكون ذلك هو المسار الذي

سيختاره المجلس لحكومة هايتي وشعبها العزيز. وأن يصبح التضامن وسيلة لصنع التاريخ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بونسر (كندا) (تكلم بالفرنسية): لقد اتسمت الأشهر القليلة بالاضطراب منذ عقدت آخر جلسة للمناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (انظر S/PV.7267). وقد تم تعيين رئيس وزراء جديد وأدت حكومة جديدة اليمين. وتهنئ كندا السيد إيفانز بول وحكومته، وتتمنى لهما النجاح في تحقيق أهدافهما. وهناك تحديات كبيرة أمام هايتي وحكومتها الجديدة، وكندا تقدم لهم صداقتها المتجددة ومساعدتها المستمرة.

وقد تشاطرت كندا وهايتي شراكة فريدة ومتعددة الأوجه على مدى عقود.

(تكلم بالإنكليزية)

منذ عام ٢٠٠٦، قدمت كندا أكثر من ١,٤ بليون دولار في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية. وعملت كندا على إدخال تحسينات في عدد من المجالات، بما في ذلك النمو الاقتصادي والأمن الغذائي والإدارة – وتماشيا مع مبادرة كندا في إطار مجموعة البلدان الثمانية: مبادرة موسكوكا من أجل صحة الأمهات والمواليد والأطفال دون سن الخامسة. والهدف من تلك الجهود هو تكملة ودعم جهود وإجراءات شركائنا، بما في ذلك الهيئات الدولية والإقليمية في هايتي.

وتتبنى كندا منذ زمن طويل موقف يتمثل في أن إجراء الانتخابات خطوة ضرورية نحو تطوير وتعزيز الاستقرار في هايتي. مع التحول مؤخرا إلى الحكم من خلال المراسيم، لا يستطيع الشعب الهايتي الانتظار أكثر من ذلك. من الضروري أن تجري الانتخابات في عام ٢٠١٥.

وترحب كندا بنشر المرسوم الانتخابي والجدول الزمني مؤخرا، ونحن نحث بقوة جميع أصحاب المصلحة السياسيين على مواصلة التعاون من أجل دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق العدل والديمقراطية وإجراء انتخابات شاملة للجميع. وقد أعلنت كندا التبرع بمبلغ ٨,٧ ملايين دولار لدعم الانتخابات عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد تعزيز الديمقراطيات الوطنية. وسيكمل هذا التبرع، جنبا إلى جنب مع تبرعات شركائنا، تمويل الحكومة هايتي للانتخابات.

ونحن ندرك ونقدر الجهود التي تبذلها البعثة في تقديم المساعدة الانتخابية والدعم اللوجستي لتلك الانتخابات، ملاحظين أهمية تعزيز قدرة ومركز المؤسسات الهايتية للقيام بدور متزايد في المستقبل.

وتواصل كندا دعم عمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد عملت البعثة لمدة ١٠ سنوات على تحسين الظروف الأمنية وساهمت في عملية الاستقرار الدائم في هايتي. وقد تم إحراز تقدم كبير.

وترحب كندا بالزيارة الأخيرة لمجلس الأمن إلى هايتي، ولا سيما عملية الاستعراض المكثفة التي جرت فيما يتعلق بولاية البعثة. وترى كندا أنه يجب استمرار الخفض التدريجي لحضور الأمم المتحدة كي يجسد الحالة في الميدان وقدرة الدولة الهايتية على توفير الأمن للسكان.

ويسرنا أن الدعم المقدم إلى الشرطة الوطنية الهايتية لا يزال قويا. وفي الواقع، أظهرت الشرطة الوطنية الهايتية زيادة في القدرات في الأشهر الأخيرة. ونثني على جهود كل من حكومة هايتي والبعثة التي بذلت في سبيل تلك الإنجازات. وتفخر كندا بأن تكون من بين أول الدول المساهمة فيما يتعلق بإيفاد مدربي الشرطة إلى هايتي، ونحن نحيي الدول الأعضاء الزميلة الذين نعمل معها في هذا الجهد الذي يجب أن يستمر.

ولئن كانت بعثة الأمم المتحدة ليست حلا دائما بشأن تحقيق الأمن في هايتي، ينبغي لنا أن نتجنب سيناريوهات التخفيض التي قد تعرّض للخطر النتائج التي تحققت حتى الآن، وأن نأخذ في الاعتبار الدور الذي ينبغي للبعثة القيام به لتساهم في تحقيق الاستقرار وكفالة الأمن خلال المناسبات الوطنية هامة، مثل الانتخابات.

(تكلم بالفرنسية)

نريد أن نضمن أن البعثة هي آخر بعثة دولية إلى هايتي. ونحث حكومة هايتي على العمل ومواصلة البناء عليه، محددة الأولويات لكل من الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز قطاع قضائي يتسم بالاستقلال، وبالتالي ضمان أن الشعب الهايتي يمكنه أن يعتمد على سيادة القانون. كما يسر كندا أن ترى الجهود التي بذلها مؤخرا وزير العدل لمعالجة المسألة الهامة للحبس الوقائي لفترة طويلة.

وأخيرا، أود أن أؤكد للمجلس، ولكن الأهم من ذلك للشعب الهايتي، دعم وتعاون كندا المستمرين من أجل تحسين حياة الهايتيين – من النمو الاقتصادي إلى الحصول على الرعاية الصحية، إلى تدريب الشرطة، وهذه من بين المبادرات العديدة التي تواصل كندا العمل بشأنها مع هايتي من أجل تحقيق مزيد من الاستقرار والأمن والرخاء في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بليز.

السيدة يونغ (بليز) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة بليز وشعبها، أود أن أشكر رئيس المجلس وأعضاءه على الاستمرار في إيلاء الأهمية لمسائل الاستقرار والتقدم والديمقراطية في هايتي.

وبليز ممتنة لاتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمدة سنة واحدة، وإن كان ذلك باتخاذ قرار بخفض العنصر العسكري إلى النصف بحلول تموز/يوليه.

كما تشكر بليز الأمين العام على تقريره المؤرخ ٤ آذار/مارس (S/2015/157) عن تمديد الولاية، وتعرب عن شكرها على الإحاطة الإعلامية (انظر S/PV.7372) بشأن بعثة المجلس التي زارت هايتي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، وقادها بصورة مشتركة بي السفيرة سامانثا باور وكريستيان باروس ميليت.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية اليوم.

إن بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى هايتي كانت مهمة لطمأنة شعب هايتي وحكومتها إلى أن المجتمع الدولي يدرك المصاعب التي يواجهانها، وأننا ندعم الجهود حسنة النية للتأكد من أن الشعب الهايتي قادر على الاستفادة من انتخابات حرة ونزيهة وجامعة. وفي ظل الجدول الزمني المؤقت للانتخابات الذي قدمه المجلس المؤقت لثلاث جولات انتخابية تجرى بين شهري آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ترى بليز أنه للحفاظ على ذلك الزخم، ينبغي لمجلس الأمن ترتيب بعثة زائرة أخرى إلى هايتي، على أن تتم بحلول تموز/يوليه من هذا العام على أقصى تقدير.

وبليز تقر بأن الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة هو أحد أهم العوامل المساهمة في عملية تعزيز الاستقرار والأمن في هايتي. وتعي بليز جيداً أيضا التكاليف الكبيرة المتصلة بالإبقاء على المستوى العسكري الحالي إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠١٥. والمساهمة الهائلة التي قدمتها كل البلدان التي توفر القوات وأفراد الشرطة لا تقدر بثمن.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق، ونرى أنه ينبغي إعادة النظر في تخفيض المكون العسكري للبعثة، ولئن كان الوضع

السياسي في هايتي قد تحسن قليلاً، فإن الانتخابات الفعلية لم تعقد بعد. والانتخابات ستكون مسألة معقدة، إذ تشمل مقعد الرئاسة والمقاعد النيابية والبلدية، ويحتشد لها زهاء ٦,١ مليون ناخب. وإلى جانب الرسالة التي بعث بها الرئيس مارتيلي إلى الأمين العام بتاريخ ٩ آذار/مارس، ففي مقابلة جرت يوم الاثنين ١٦ آذار/مارس مع شبكة الأخبار الهايتية – الكاريبية، قال السيد فريتز جان لوي، الوزير الهايتي المسؤول عن الانتخابات داخل الحكومة:

”إن انسحاب قوات الأمم المتحدة من تلك المناطق [يقصد ستة من المناطق الانتخابية العشر] أثناء الانتخابات هو مصدر قلق كبير، ليس بالنسبة للحكومة فحسب، ولكن أيضا للعديد من البلدان والشركاء الآخرين الذين يدعمون العملية الانتخابية“.

ومضي يقول:

”صحيح أننا نريد تأميم العملية الانتخابية، لكي تتولى البلاد وشعبها المسؤولية الكاملة عن التعامل مع كل جوانب تنظيم الانتخابات. ولكن ينبغي أن يتم ذلك بطريقة تسمح لنا بمعالجة أوجه النقص أولاً“.

ولذلك، فإن إعادة النظر في ذلك الموضوع ينبغي أن تأخذ في الاعتبار ما إذا كان الوجود العسكري المخفض يشكل دعماً كافياً للشرطة الوطنية الهايتية لتمكينها من القيام بمهامها في حفظ النظام العام والأمن، وخصوصاً أثناء العملية الانتخابية ذاتها. فبعد كل الجهود التي بذلت بالفعل، سيكون من العار على المجتمع الدولي أن يدع الكرة تفلت من أيدينا في هذه المرحلة.

وبليز ترحب بقيام الأمم المتحدة وحكومة هايتي وشركائها في ١١ آذار/مارس ٢٠١٥ بإطلاق برنامج النداء الانتقالي لجمع مبلغ ٤٠١ مليون دولار، في محاولة لتلبية احتياجات هايتي الملحة والعاجلة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وتلك بداية متواضعة، لأنها مخصصة لمعالجة القضايا وأوجه القصور الهيكلية في هايتي، والتي تتجلى في التروح والانتشار العشوائي لوباء الكوليرا بعد ظهوره في هايتي، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وضعف القدرة على التعافي من الكوارث والأخطار الطبيعية. إلا أنه جهد مقدر تماماً وسيكون مفيداً للغاية، إلى جانب المساعدة المالية المستمرة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي.

ختاماً، فإلى جانب المجتمع الدولي، تدعم بليز جهود الرئيس مارتيلي من أجل النهوض بالعملية الديمقراطية في بلده هايتي، العضو في الجماعة الكاريبية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنتيغوا وبربودا.

السيد ويبسن (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وفريق معاونيكم على قيادة هذا النقاش. وأشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها الإعلامية المستكملة والمفيدة للغاية التي أدلت بها هذا الصباح وعلى ريادتها، مع جامعة مؤسسة الدكتور أريستيد، في العمل في هايتي.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تعتبر الجماعة الكاريبية أن مشاركتنا الفعالة وحرصنا على هايتي ليس مجرد مظهر لتضامننا مع دولة شقيقة من دول منطقة البحر الكاريبي فحسب، ولكن أيضا رسالة باستعداد وقدرة مجتمع الجماعة الكاريبية للاضطلاع بمسؤولياتنا الدولية.

وتقرير الأمين العام (S/2015/157) يوفر لنا معلومات قاطعة ومفيدة للغاية عن التقدم المحرز في جهود الأمم المتحدة من أجل إحلال السلام والاستقرار الدائم في هايتي. والجماعة الكاريبية تثني على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

هايتي والمجتمع الدولي لجهودهما المتواصلة من أجل تحقيق الاستقرار في هايتي. وفي الوقت نفسه، تود الجماعة الكاريبية أن تشيد بمن أصيبوا أو قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم.

وترحب الجماعة الكاريبية بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة حتى عام ٢٠١٦. ونعتبر أن الاستقرار والتنمية الاقتصادية في هايتي يرتبطان بخطة التنمية الأوسع نطاقاً في منطقتنا دون الإقليمية وباستقرارها وفرصتها للنمو المستدام.

كما ترحب الجماعة الكاريبية بخطط تشجيع الاستثمار، التي ستؤدي دوراً حاسم الأهمية في تعزيز فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. إلا أننا نسلم بأن المساعدة الدولية يجب أن تتواءم مع المصالح والخطط الإنمائية الوطنية الخاصة لهايتي. ونرى أن التنمية الوطنية يجب أن تكون محلية الأساس.

ومافتئنا نشعر بالتفاؤل بأن الزخم الذي تحقق حتى الآن سيستمر وأن كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية هدفها الحفاظ على ذلك التقدم المحرز، وأيضا العمل معاً من أجل وضع آلية للدورة الانتخابية القادمة، التي سمعنا عنها الكثير هذا الصباح.

والجماعة الكاريبية تشير مع الحذر إلى أن تلك هي السنة الثالثة على التوالي لتقليص قوام البعثة في هايتي. لذلك، فإننا نؤكد على ضرورة الإبقاء على وجود عسكري مستمر على الأرض في هايتي. فأمن هايتي وشعبها هو الهدف الأسمى، خصوصاً في هذا الوقت الذي يشهد اقتراب موعد الانتخابات، ويشكل تقليص الموارد العسكرية تحديات ومخاطر سياسية كبيرة، لا سيما لمعرفتنا ولما سمعناه عن الزيادة في أعداد الناخبين في البلاد. وسيكون من المؤسف لو أدت الثغرات الناجمة عن هذا التقليص إلى تقويض المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ومع ذلك، فإننا في الجماعة الكاريبية يشجعنا أداء الشرطة الوطنية الهايتية. ويسرنا ذلك التقدم صوب حفظ الأمن القومي، والذي تتولى الشرطة مسؤولية متزايدة عنه.

ومع ذلك، نلاحظ أوجه القصور عن الأهداف المحددة في خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية ونقر بالنداء الذي وجهته الممثلة الخاصة في العرض الذي قدمته هذا الصباح.

كما نشعر بالتشجيع إزاء انخفاض مستويات الإصابة بالكوليرا، على الرغم مما سمعناه في وقت سابق اليوم عن حدوث ارتفاع في تلك المستويات. ولذلك، فإننا نواصل تشجيع المساعدة الدولية على سد الثغرات القائمة في البنية التحتية الصحية والمائية وفي مجال الأمن التي ربما كانت سببا في هذا الارتفاع.

وفي حين كان هناك عدد من التطورات الإيجابية الأخرى في هايتي – ونحن نرحب باستمرار الجهود الإنمائية لهايتي حكومة وشعبا وإطار تنسيق المعونة الخارجية التي وضعتها حكومة هايتي – فلا يزال يساور الجماعة الكاريبية بالغ القلق إزاء تناقص المعونة الدولية، ولا سيما في مجال إعادة تأهيل الخدمات في هايتي. وننضم إلى الدعوة لمواصلة تقديم المعونة الدولية بطريقة مستمرة لدعم الجهود الإنمائية الرامية إلى الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ولا تزال هايتي تمر بأزمة سياسية واجتماعية واقتصادية؛ وعلى هذا النحو، ينبغي ألا تكون المناقشات في هذه الجلسات حول ما إذا كان ينبغي إنهاء البعثة أو حول المدى الذي ينبغي تخفيضها إليه، بل ينبغي أن ندرك التحدي القائم وأن ندعم توسيع نطاق البعثة واستمرارها، كما سمعنا في الطلب الذي قدمته هايتي حكومة وشعبا.

وتهيب الجماعة الكاريبية بالمجتمع الدولي أن يبعث من خلال إجراءاته رسالة ثقة في جميع الهايتيين. هذا هو الوقت

لكي نعزز استعدادنا لتقديم الدعم المستمر من أجل تحقيق التنمية المستمرة في هاييتي. هذا هو الوقت لتقديم التعاون الدولي والدعم المستمر للعمل على أرض الواقع.

وختاما، لا تزال الجماعة الكاريبية ملتزمة بالعمل جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين في المجتمع الدولي دعما لخطة التنمية في هاييتي وخطة الحكومة والشعب الهاييتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هاييتي، المكونة من الأرجنتين والبرازيل وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفرنسا وكندا وكولومبيا والولايات المتحدة، وبلدي، أوروغواي.

وأود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة لبحث آخر تقرير للأمين العام (S/2015/157) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

وترحب مجموعة الأصدقاء بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام في هاييتي، السيدة ساندرا أونوري، وتود أن تتوجه إليها بالشكر على إحاطتها الإعلامية الشاملة والعمل الشاق الذي تقوم به.

إن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية وإنشاء ثقافة سياسية تفضي إلى تحقيق استقرار ديمقراطي وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية تشكل عناصر أساسية لازمة لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار والازدهار في هاييتي. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها إزاء الحالة السياسية في هاييتي، واستمرار تأجيل الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية، وحقيقة توقف عمل البرلمان في ١٢ كانون الثاني/يناير. وتشجع المجموعة بقوة جميع الجهات الفاعلة السياسية في هاييتي على توسيع نطاق الحوار وزيادة التعاون فيما بينها بهدف تعزيز الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإنها تؤكد من جديد على أهمية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية ومحلية تتسم بالحرية والشفافية في عام ٢٠١٥.

وترى المجموعة أنه من الأهمية بمكان التقيد الصارم بالجدول الزمني الانتخابي، ومواصلة اتخاذ خطوات حاسمة نحو الإعداد كما ينبغي لمختلف جولات الانتخابات، وتخصيص الموارد المناسبة والكافية لإجراء الانتخابات؛ وضمان نزاهة العملية الانتخابية وشموليتها وشفافيتها. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي إلى تقديم الدعم الكامل للسلطات الهايتية، وفقا للأولويات الوطنية لهاييتي، لإجراء العملية الانتخابية وحتى الانتهاء من إتمامها بنجاح، الأمر الذي سيشكل خطوة هامة نحو توطيد الديمقراطية في البلد.

وتدعو المجموعة جميع الأطراف الهايتية صاحبة المصلحة إلى المشاركة بشكل بناء، مع ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل معا في سلام من أجل الحفاظ على الثقة في العملية الانتخابية. وترحب المجموعة بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام في هذا الصدد.

وترحب المجموعة بالجهود التي اضطلعت بها الممثلة الخاصة لكفالة استمرار الحوار فيما بين جميع الأطراف الوطنية من أجل تعزيز العملية السياسية الجارية والتخفيف من الخطر المعرضة له المؤسسات الديمقراطية في هاييتي، وكذلك الجهود التي اضطلعت بها في دعوة المجتمع الدبلوماسي والدولي إلى مواصلة الإسهام بطريقة منسقة في تشجيع الحوار السياسي.

وترحب المجموعة ببعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى هاييتي، التي جرت وفقا للإطار المرجعي المحدد في مرفق الوثيقة S/2015/40، الذي تمثل الهدف الرئيسي منها في إعادة التأكيد على استمرار دعم المجلس لهاييتي حكومة وشعبا وتسليط الضوء على أهمية تهيئة مناخ شامل للجميع وبناء لتحقيق

الاستقرار السياسي، والحكم الديمقراطي، والتنمية. كما تحث البعثة جميع الجهات الفاعلة السياسية على العمل معا.

وتدرك المجموعة أن الحالة الأمنية مستقرة، ولكنها معقدة. وتلاحظ المجموعة الزيادة في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، ولكنها ترى أن وجود البعثة – بما في ذلك عنصرها العسكري – لا يزال ضروريا لكفالة استتباب الأمن في هايتي. وفي ضوء التحديات الأمنية المستمرة في هايتي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالانتخابات المقبلة، ينبغي للأمين العام أن يراقب عن كثب الحالة على أرض الواقع وأن يقدم توصيات إلى مجلس الأمن عن أي تغييرات فيما يتعلق بولاية البعثة ومستويات القوات التي يراها ضرورية.

وتؤكد المجموعة من جديد أهمية التزام الحكومة الهايتية بتعزيز سيادة القانون وإحراز مزيد من التقدم في قطاعي القضاء والأمن. وتود المجموعة أن تعترف بالتقدم المحرز في هذا المجال خلال الفترة المشمولة بالتقرير وبالجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات الرئيسية وتحسين القدرات وزيادة الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية، وفقا للخطة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

وتسلم المجموعة بالتقدم المحرز في القطاع القضائي. ومع ذلك، من الضروري بشكل عاجل الحد من الاحتجاز المطول قبل المحاكمات والقضاء على ظروف الاحتجاز غير الإنسانية، وضمان المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك على الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. كما تحث المجموعة وزارة العدل على مواصلة جهودها الرامية إلى معالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمات.

وعلى الرغم من الالتزام الذي أبدته السلطات الهايتية في العمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لا تزال محدودية القدرات الوطنية على حماية حقوق الإنسان تثير القلق، فضلا عن حقيقة أن الحكومة الجديدة لم تعد تضم وزيرا مفوضا مكلفا بشؤون حقوق الإنسان والفقر المدقع. وترحب المجموعة ببدء الحكومة الهايتية تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بالمساواة بين المرأة والرجل.

وتلاحظ المجموعة العمل المتواصل الذي قامت به حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وآخرون لحماية الفئات الضعيفة، وتحث جميع الجهات الفاعلة على إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية إلى منع جرائم العنف والحد منها، ولا سيما الجرائم التي ترتكب ضد النساء والأطفال، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وتلاحظ المجموعة مع القلق تزايد عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق وتشجع المواطنين الهايتيين على مواصلة الإبلاغ عن مرتكبي هذه الجرائم حتى يتسنى تقديمهم للمحاكمة.

في ذلك الصدد، تؤيد المجموعة أيضا استمرار الجهود الرامية إلى الحد من العنف وتعزيز رفاه الشباب المعرض للخطر والمجتمعات المحلية الضعيفة. وتواصل مجموعة الأصدقاء تأييد إيلاء الاهتمام للقضايا الجنسانية وحماية الطفل.

كما تعرب مجموعة الأصدقاء عن قلقها إزاء استمرار التحديات الإنسانية في هايتي، بما في ذلك الظروف المعيشية في باقي معسكرات المشردين داخليا. وترحب مجموعة الأصدقاء بالتقدم الكبير المحرز عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بإعادة توطين المشردين جراء زلزال عام ٢٠١٠.

وتذكرنا الجهود المستمرة للقضاء على وباء الكوليرا بأهمية التعاون المتواصل بين المجتمع الدولي وحكومة هايتي من أجل تلبية احتياجات شعب هايتي. في ذلك الصدد، تشير المجموعة إلى أن خطة السنتين التي وضعتها الأمم المتحدة للأعمال التي سيضطلع بها في الأجل القصير أطلقت لدعم الخطة الوطنية العشرية للقضاء على الكوليرا في هايتي. كما تدعم الجهود التي يبذلها كبير منسقي الأمم المتحدة لمواجهة الكوليرا في

هايتي. وبالمثل، فإن مجموعة الأصدقاء تشيد بالجهود التي تبذلها الجهات المانحة، وتدعو جميع الجهات المانحة إلى الوفاء دون تأخير بالتعهدات التي قطعتها. وتأمل مجموعة الأصدقاء في أن تحدد فرقة العمل المشتركة بين الوزارات خطة الطوارئ للتصدي لزيادة عدد حالات الإصابة بالكوليرا في الربع الأخير من عام ٢٠١٤. ونتطلع إلى التوصل إلى استجابة متسقة لحل المشكلة بنجاح.

وتؤكد مجموعة الأصدقاء من جديد التزامها بسياسة الأمم المتحدة لعدم التهاون إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. في ذلك الصدد، تكرر الإعراب عن أملها في أن يلتزم جميع موظفي الأمم المتحدة بأعلى معايير السلوك. وتدعو المجموعة جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى تحمل مسؤولياتها من أجل منع وقوع تلك الحالات والتحقيق في الإدعاءات أو محاسبة المسؤولين عن الضلوع فيها.

وتلاحظ المجموعة مع القلق أن صندوق النقد الدولي أفاد بأن انخفاضا في التعاون الدولي قد يهدد النمو في هايتي بشكل كبير. كما تشعر المجموعة بالقلق إزاء المستويات الخطيرة لانعدام الأمن الغذائي واستمراره في البلد. والمجموعة يساورها القلق أيضا إزاء القدرات المحدودة للدولة لتوليد الدخل، مما أثر تأثيراً شديدا على الميزانية العامة.

وتؤكد المجموعة أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هايتي بدون تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وكفالة أن تتسم العمليات الديمقراطية بالمصداقية. وفي ذلك الصدد، تشدد المجموعة على أهمية ترسيخ سيادة القانون عن طريق تعزيز المؤسسات الهايتية، وتؤكد من جديد كذلك مسؤولية البعثة في دعم الدولة الهايتية في العمل صوب تحسين هياكل الحكم، وبسط سلطة الدولة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لولايتها.

وختاما، تؤكد مجموعة الأصدقاء من جديد تضامنها مع هايتي حكومة وشعبا والتزامها تجاهها في سعيها لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتعافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوطيد دعائم الديمقراطية. وتشيد مجموعة أصدقاء هايتي بالدور الهام الذي تضطلع به البعثة في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وتعرب عن تأييدها وامتنانها، للنساء والرجال العاملين في البعثة لتفانيهم وجهودهم الدؤوبة لدعم تحقيق التعافي والاستقرار في البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن مرة أخرى للسيدة أونوري.

السيدة أونوري (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس وجميع أعضاء مجلس الأمن على الملاحظات التي أدلوا بها وعلى التوصيات التي طرحت بهدف تعزيز أعمال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي دعما لبناء كامل قدرات هايتي على إدارة الانتخابات، وإضفاء الطابه الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية، وترسيخ سيادة القانون وتعزيز حماية حقوق الإنسان ودور المساعي الحميدة. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك جمهورية هايتي، فضلا عن المنظمات المتعددة الأطراف التي علقت على تقرير الأمين العام (S/2015/157) الذي كان موضوع نظر المجلس في هذه الجلسة.

بالنيابة عن جميع أفراد البعثة – العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين، الدوليين والهايتيين، فضلا عن متطوعي الأمم المتحدة – أود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للعديد من بيانات التشجيع لعمل البعثة فيما نواصل جهودنا مع حكومة هايتي وشركائها الدوليين، فضلا عن فريق الأمم المتحدة القطري، دعما لشعب هايتي وخدمة له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة أونوري على تعليقاتها الإضافية.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلِّمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٤.